سلسلة الكامل/ كتاب رقم 272/ الكامل في اختصار علوم الحديث / متن مختصر لقواعد علوم الحريث والرواة والإسانيد في (270) قاعرة في (60) صفحة فقط بعبارات سهلة وكلمات يسيرة لمؤلفه و / عامر أحمد السيني .. الكتاب مجاني

الكامل في اختصار علوم الحديث / متن مختصر لقواعد علوم الحديث والرواة والأسانيد في (270) قاعدة في (60) صفحة فقط بعبارات سهلة وكلمات يسيرة

المقدمة:

بسم الله وكفي ، وصلاة وسلاما على عباده الذين اصطفي ، أما بعد :

بعد كتابي الأول (الكامل في السُّنن) أول كتاب على الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها بكل من رواها من الصحابة بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلى أضعف الضعيف ، مع الحكم على جميع الأحاديث ، وفيه (63,000 / الإصدار الرابع) ثلاثة وستون ألف حديث ، آثرت أن أجمع الأحاديث الواردة في بعض الأمور في كتب منفردة تسهيلا للوصول إليها وجمعها وقراءتها .

_ قال سبحانه (وأرسلناك للناس رسولا) فثبت وجوب نقل ما أيّ به الرسول للناس . وبما أن النبي بشر فرد واحد فكان لابد لنشر ما أيّ به الرسول للناس من طرق تصل للناس ، ومن هنا أيّ علم النقل ويسمي علم الحديث وعلم الأثر وعلم الأسانيد وعلم المصطلح .

_ وأثناء العمل علي كتب الكامل كنت أعمل علي متن مختصر يجمع علوم الحديث ويبسط القواعد الخاصة بالرواية والرواة والأسانيد. وكتب علوم الحديث كثيرة ومنها كتب صغيرة خاصة ببعض المسائل الحديثية ، ومنها كتب كبيرة تتكلم في أكثر أمور الأسانيد والرواة .

فآثرت أن أجمع ذلك في جزء صغير مختصر ، ليكون مدخلا للمبتدئ في ذلك العلم وييسر له البداية ويحيط مُجمَلا بقواعد هذه العلم وأموره ، وليكون مرجعا يستعمله المتوسط والمتقدم للمراجعة والاستذكار ونحو ذلك .

وجعلت الكتاب علي شكل قواعد بسيطة وجعلت لها ترقيما وانتهي الترقيم إلي (270) قاعدة . ولم أستعمل كلمات مستصعَبة ولا عبارات مُشكِلة حتى يكون الكتاب يسيرا لقارئه .

__ التنبيه على خطأ الاعتماد على نقد المتن:

نقد متن الحديث مسألة حديثة مُختَرعة ، وهي حجة البليد وسبيل الهوي ، واخترعها قائلوها ليخرجوا من الأحاديث التي لا تعجبهم والتي لا توافق مذاهبهم ، فبدل أن يقولوا ذلك صراحا راحوا يتمحّكون في نقد المتون وأنهم يتبعون علم الحديث .

_ وكل حديث يثبت في متنه علة فقطعا يكون من الأصل في إسناده علة وإن خفيت عنك فقد عرفها غيرك . أما استدلال بعض الأئمة الأوائل أحيانا بأمور في المتون فليس لأنهم يحتجون بنقد المتون ذاته وإنما للتأكيد على علة الإسناد والخطأ فيه .

_ وقد يَخفي سبب الضعف في الإسناد أحيانا أو يسهو عنه إمام أثناء حكمه فيجد علة في المتن تعيده إلى النظر والتدقيق في الإسناد فيجد العلة ، فكان المتن دافعا لإعادة النظر في العلة الحقيقية في الإسناد وليس أن المتن هو العلة بذاته . فنقد المتن أداة مساعدة في معرفة علة الإسناد .

_ أما أن يثبت حديث ولا تعرف تأويله أو معناه فلا تجازف تلك المجازفات الشديدة العجيبة المريبة فتدعي أن الحديث ضعيف ، وكأنك تقول تصريحا وتلميحا أن ما لا تعرفه أنت فلن يعرفه أحد في الدنيا! وما لم تصل إليه أنت فلن يصل إليه أحد في الدنيا! بل قل ليس تأويله عندي واسكت .

_ وكم من أمثلة ادعي فيها مدعون أن في متونها علة فأتي أئمة فأوضحوها وبينوا مرادها وأجابوا عنها ، فبذلك فاعتبر وعند ذلك تعلم .

_ وحديث خلق التربة من أسوأ الأمثلة التي استعملها بعضهم لبيان نقد المتن أو نكارة المتن ، وقد صحح الحديث أكابر الأئمة ومنهم مسلم وابن حبان وابن خزيمة والحاكم وابن الأنباري والضياء المقدسي والسيوطي وغيرهم .

أفلم يجد هؤلاء إلا هذا الحديث الذي صححه أكابر الأئمة ليستدلوا به! وهل كان هؤلاء الأئمة غافلون لهذه الدرجة حتي صححوا ما يخالف القرآن كما يدعون! بل وأدخله مسلم في صحيحه وقيمته معروفة.

بل والصحيح أصلا أن تصحيح هؤلاء الأئمة هو الصواب ومن أنكر عليهم فقد أخطأ خطأ شديدا ، ومن ادعي أن الأئمة الأوائل ضعفوه فقد أخطأ وإنما ذكر بعضهم فيه علة غير قادحة ولا تضعّفه وراجع في ذلك كتاب رقم (158) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث خلق الله التربة يوم السبت ومن صححه من الأئمة ونصرة الإمام مسلم علي تعنت مخالفيه)

__ التنبيه على اشتراط البعض في حديث الآحاد أن لا يكون مما تعم فيه البلوي:

اشترط قلة أن لا يكون حديث الآحاد مما تعم به البلوي يعني يكون شيئا مشهورا جدا في حياة أغلب الناس ، وكل الصحابة وأكثر الأئمة على عدم اعتبار ذلك .

وتفصيل ذلك محله كتب أصول الفقه ، لكن أذكر ها هنا شيئا غفلوا عنه وهو دليل قوي جدا في المسألة وهو أصل الإسلام نفسه .

فمع أن الله أمر باتباع رسوله والإيمان به وبماء جاء به لكن مع ذلك أرسل الله رجلا واحدا لكل الناس مع بلوغهم البلايين . وأرسله في بلد واحدة مع أمره أن يتبعه جميع الناس من كل البلاد . وأرسله بلغة واحدة مع أمره أن يؤمن به الكل من جميع اللغات .

فهل شئ تعم به البلوي مثل هذا؟ ومع ذلك أرسل الله رجلا واحدا في بلد واحدة بلغة واحدة . ومثل ذلك خبر الآحاد ، فلا مانع من أن يأتي خبر الواحد في مسألة تعم بها البلوي ثم يكون الواجب نشر الحكم من طريق خبر هذا الواحد .

أما من الناحية العملية فهذا شرط ليس له كبير فائدة عمليا لأن أكثر الأحاديث وخاصة أحاديث الأحكام ما بين المشهور والمتواتر إلا النادر.

- 1_ قال سبحانه (وأرسلناك للناس رسولا) فثبت وجوب نقل ما أتي به الرسول للناس . وبما أن النبي بشر فرد واحد فكان لابد لنشر ما أتي به الرسول للناس من طرق تصل للناس ، ومن هنا أتي علم النقل ويسمي علم الحديث وعلم الأثر وعلم الأسانيد وعلم المصطلح .
- 2_ تعريف السُّنَّة: ما يتعلق بالنبي خَلقا وخُلقا قولا وعملا قبل البعثة وبعدها ، ويدخل فيها ما رآه النبي بعد البعثة وأقرَّه .
 - 3_ السنة عند الفقهاء: مقابل الفرض يعني المستحب ، ويطلقها البعض علي ما يكون مقابل البدعة .
 - 4_ تعريف الحديث: عند المحدثين هو نفس تعريف السنة.
 - 5_ تعريف الخبر: عند أكثر المحدثين هو نفس تعريف السنة السابق ، وعند بعض المحدثين وعند الفقهاء وغيرهم هو كل ما يتناقله الناس ، فيدخل في ذلك أخبار النبي والصحابة وآثار التابعين والأئمة وأخبار التاريخ .
 - 6 تعريف الأثر: مثل تعريف الخبر.
- 7_ الحديث المسند: ما له إسناد ، ويطلقه أكثر الأئمة على الحديث النبوي ، وأطلقه بعضهم على كل ما يروي بإسناد سواء عن النبي أو الصحابة أو غيرهم .

- 8_ الاحتجاج بالحديث: لم يختلف في ذلك أحد من الصحابة والتابعين والأئمة ، وليس الكتاب للتفصيل في ذلك لكن كان لابد من التنبيه ، مع تنبيهات أخري ستأتي .
- 9_كتابة الحديث: لا خلاف في جواز كتابة الأحاديث النبوية ، وثبت ذلك عن أصحاب النبي في حياته وأمر النبي لهم بذلك ، وراجع في ذلك كتاب رقم (262) (الكامل في أحاديث كتابة الصحابة لأقوال النبي وأوامره ونواهيه في حياته وأمر النبي لهم بلك / 300 حديث)

وإنما نهي النبي بعض الناس عن ذلك في أوائل سنوات الإسلام قبل الهجرة لسببين :

- _ الأول ضرورة حفظ القرآن في ذلك الوقت .
- _ الثاني أن أغلب الأحكام لم تكن نزلت فلم تكن ضرورة للكتابة.
- 10_ الكذب على النبي: إما بالخطأ من أحد الرواة فأطلق بعض الأئمة على ذلك لفظ الكذب يعني (الخطأ) ولا عتب في هذا النوع. وإما بالعمد وهذا محرم إجماعا واختُلف في كفر صاحبه، ولعل الأقرب أنه لا يكفر ما دام متأولا.
- 11_ غاية علم الحديث: حفظ الأقوال عن قائليها فقط، أما النظر فيها فهو أمر الفقه. ويمكن تقريب ذلك بتشبيهه بمسجل الصوت والفيديو فهي وسائل حفظ ولا علاقة لها بالمحفوظ نفسه، وسيأتى بيان ذلك عند بيان أن نقد المتون أمر مخترع مبتدع ليس معمولا به من الأئمة.
 - 12_ الإسناد والمتن: الإسناد هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن ، والمتن هو القول نفسه من حديث أو خبر.

- 13_ أنواع الحديث من ناحية عدد الأسانيد: متواتر ومشهور وآحاد.
- 14_ الحديث المتواتر: هو المنقول من طرق كثيرة تبلغ درجة العلم القطعي. ويشترط أن يكون محسوسا وليس أمرا عقديا محضا أو استنباطا ونحو ذلك حتى وإن كانت في نفسها صحيحة. فلا يمكن القول في أمور كحدوث العالم والإيمان بالنبي واستنباط فقهي ونحو ذلك أنها متواترة وإن كانت في نفسها صحيحة.
- 15_ عدد التواتر: اختُلف فيما يبلغ درجة التواتر، فقيل أربعة وقيل خمسة وعشرة واثنا عشر وخمسة عشر وعشرون وقيل أكثر، ولا حجة في جميعها. والصحيح أن التواتر لا يثبت بعدد فقد يجتمع عشرة ثقات فيثبت بهم التواتر ويجتمع عشرون ضعيفا ويثبت بهم التواتر.
- 16_ التواتر اللفظي والمعنوي: إن اجتمع الرواة على نفس اللفظ فهو التواتر اللفظي وإن اجتمعوا على المعني دون اللفظ فهو التواتر المعني ، كأن يقول بعضهم حرم النبي كذا ويقول آخرون لعن النبي من فعل كذا (نفس الفعل) ويقول آخرون لعن الله من فعل كذا ونحو ذلك فهو تواتر على المعني ، وثبت هذا في كثير من الأحاديث .
 - 17_ الحديث المشهور: ما روي عن أكثر من واحد ، فيدخل في ذلك ما رواه اثنان فأكثر.
- 18_ الحديث المستفيض: ما روي عن عدد ولم يبلغ درجة التواتر، وأكثر السنة النبوية من هذا النوع.
 - 19_ المشهور والمستفيض: كلاهما يوجب العمل إجماعا واختلفوا في إفادتهما العلم.

- 20_ المشهور عند غير المحدثين: تشتهر بعض الأحاديث عند العوام وأخري بين النحويين وأخري بين المشهور عند المحدثين.
 - 21_ الحديث العزيز: ما يرويه اثنان عن اثنين وقيل هو الحديث المشهور.
- 22_ حديث الآحاد: ما يرويه شخص واحد ، كأن يُروي حديث واحد عن واحد عن واحد .
- 23_ حكم الآحاد: لم يختلف صحابي أو تابعي أو إمام في وجوب العمل بها من حيث الجملة وإنما اختلفوا في الجمع بين الأدلة وتقديم بعضها علي بعض.
- 24_ العلم بالآحاد: لا يفيد خبر الآحاد العلم عند أكثر الأئمة لجواز الخطأ على الواحد من الناحية النظرية المجردة. واتفق الجميع على إفادته العلم بقرائن أخري كالإجماع عليه أو الاتفاق على عدم وجود عليه فيه ونحو ذلك.
 - 25_ الحديث الغريب: هو الحديث الذي يستغربه البعض إما لشئ في إسناده وإما لشئ في متنه ، وقد يكون غريبا عند المحدثين أو غريبا عند الفقهاء أو غريبا عند اللغويين ، وكل ذلك غرابة نسبية وليست مطلقة ، ولا علاقة بين الغرابة والصحة .
 - 26_ الحديث الفرد: قيل هو الحديث الآحاد وقيل هو الحديث الغريب.

- 27_ الغرابة بالتفرد: تطلق الغرابة أحيانا علي الحديث الذي يتفرد به راو معين أو يتفرد به بلد معين ، ولا علاقة بين الغرابة والصحة .
- 28_ مظنة الغرائب: قيل من مظانها مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني ، وذلك ليس بصحيح وفيهما الصحيح والحسن وهذا الأكثر ، وفيهما ضعيف ومتروك ومكذوب .
- 29_ الحديث المقبول: استقر الاصطلاح علي تقسيمه إلي صحيح وصحيح لغيره وحسن وحسن لغيره .
 - 30_ الحديث الصحيح: ما نقله العدل الحافظ عن مثله ، وهذا متفق عليه ، والعمل به واجب إجماعا .
 - 31_ ما تعم به البلوي: اشترط قلة أن لا يكون حديث الآحاد مما تعم به البلوي يعني يكون شيئا مشهورا جدا في حياة أغلب الناس ، وكل الصحابة وأكثر الأئمة على عدم اعتبار ذلك .

وتفصيل ذلك محله كتب أصول الفقه ، لكن أذكر شيئا غفلوا عنه وهو دليل قوي جدا في المسألة ، وهو أصل الإسلام نفسه .

فمع أن الله أمر باتباع رسوله والإيمان به وبماء جاء به لكن مع ذلك أرسل الله رجلا واحدا لكل الناس مع بلوغهم البلايين . وأرسله في بلد واحدة مع أمره أن يتبعه جميع الناس من كل البلاد . وأرسله بلغة واحدة مع أمره أن يؤمن به الكل من جميع اللغات .

فهل شئ تعم به البلوي مثل هذا؟ ومع ذلك أرسل الله رجلا واحدا في بلد واحد بلغة واحدة . ومثل ذلك خبر الآحاد ، فلا مانع من أن يأتي خبر الواحد في مسألة تعم بها البلوي ثم يكون الواجب نشر الحكم من طريق خبر هذا الواحد .

32_ الشذوذ والعلة: جعل بعض المحدثين شرطا في الحديث الصحيح أن يكون خاليا من الشذوذ والعلة، ولم يتفقوا على ذلك، وبعض المحدثين وكل الفقهاء لا يشترطون ذلك من الأصل.

والصحيح أن الشذوذ ليس بشرط مطلقا وعلي هذا كثير من المحدثين وكل الفقهاء . وكل ما ادعي البعض فيه الشذوذ أجاب عنه أئمة آخرون . ومذهب بعض المحدثين وإن اشتهروا ليس بحجة على غيرهم وليست المسألة محل إجماع كما يدعي البعض .

أما العلة فلا يمكن إهمالها مطلقا فقد ثبتت علل في أسانيد بعض الأحاديث ، وإنما الصحيح عدم المبالغة في ذلك ، فبعض الناس بالغوا في ذلك جدا حتى كلما أتى على أحدهم حديث فيه شئ ليس على مذهبه ادعى أن في الحديث علة !

33_ تأثير العلة : العلل منها القادح والذي يضعف بسببه الحديث ومنها ما ليس بقادح ، فلابد من التنبه فليس كل حديث يقال أن فيه علة تكون قادحة وتضعّف الحديث .

34_ تعريف العَدْل: من ليس بفاسق ، وهو باتفاق بين كل المذاهب من يجتنب الكبائر ولا يكثر من الصغائر في العموم .

- 35_ المروءة: اشترط البعض في العدالة وجود المروءة، واختلفوا في تعريفها، والصحيح أنه شرط نظرى لا عبرة به ولا قيمة له عمليا.
- 36_ عدالة الصحابة: الصحابة كلهم عدول بلا خلاف معتبر، ومن وقع منهم في كبيرة من الكبائر فقد ثبتت توبته منها. أما المنافقون فليست لهم رواية عن النبي. بل وحتي جدلا إن فعلوا فقد أخبر النبي بعض الصحابة بأسماء المنافقين فكانوا سيبينون ذلك للناس كي لا يغتر أحد بروايتهم لكنهم سكتوا عنهم لعدم روايتهم عن النبي شيئا.
 - 37_ أصح الأسانيد: اختُلف في ما هو أصح إسناد على الإطلاق ، والصحيح أن لا يقال في إسناد بعينه أنه أصح إسناد مطلقا ، ولا قيمة لذلك عمليا .
- 38_ قولهم أصح شئ في الباب: تعني أن الحديث الفلاني هو أصح ما ورد في المسألة الفلانية عند الإمام القائل ذلك ، ولا تعني بالضرورة صحة الحديث نفسه .
 - 39_ أصح كتب الصحيح: صحيح البخاري ثم صحيح مسلم ثم صحيح ابن خزيمة ثم صحيح ابن حزيمة ثم صحيح ابن حبان ثم سنن النسائي ثم منتقى ابن الجارود ثم الأحاديث المختارة للضياء المقدسى.
- 40_ صحيح البخاري وصحيح مسلم: كل ما فيهما صحيح وإنما نزلت بعض أحاديثهما إلى درجة الصحيح لغيره فقط ولم ينزل شئ من أحاديثهما إلى الضعف ومن ادعي ذلك أخطأ خطأ شديدا منكرا.

41_حديث خلق التربة: من أسوأ الأمثلة التي استعملها بعضهم لبيان نقد المتن أو نكارة المتن ، وقد صحح الحديث أكابر الأئمة ومنهم الأئمة مسلم وابن حبان وابن خزيمة والحاكم وابن الأنباري والضياء المقدسي والسيوطي وغيرهم ،

أفلم يجد هؤلاء إلا هذا الحديث الذي صححه أكابر الأئمة ليستدلوا به! وهل كان هؤلاء الأئمة غافلون لهذه الدرجة حتي صححوا ما يخالف القرآن كما يدعون! بل وأدخله مسلم في صحيحه وقيمته معروفة.

بل والصحيح أصلا أن تصحيح هؤلاء الأئمة هو الصواب ومن أنكر عليهم فقد أخطأ خطأ شديدا ، ومن ادعي أن الأئمة الأوائل ضعفوه فقد أخطأ وإنما ذكر بعضهم فيه علة غير قادحة ولا تضعفه وراجع في ذلك كتاب رقم (158) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث خلق الله التربة يوم السبت ومن صححه من الأئمة ونصرة الإمام مسلم علي تعنت مخالفيه)

42 أي الصحيحين أصح: اختُلف في ذلك والأكثرون على أن صحيح البخاري أصح ، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن كل حديث في صحيح البخاري أصح من كل حديث في صحيح مسلم .

43_ مستدرك الحاكم: نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (99 %) ، وفيه بعض الضعيف الذي أخطأ أو سها فيه لموته قبل مراجعة الكتاب ، وراجع في ذلك كتاب رقم (163) (الكامل في أحاديث (مستدرك الحاكم) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (99 %) من أحاديثه)

- 44_ القول بأن الحديث علي شرط البخاري ومسلم أو علي شرط أحدهما: أي في الأحاديث التي خارج الصحيحين وذلك من نوافل العلم لعدم كبير فائدة لذلك عمليا.
 - 45_ الحديث الحسن لذاته : ما يرويه العدل الصدوق عن مثله ، ويوجب العمل .
- 46_ الحديث الحسن لغيره: ما يرويه ضعيف لكن توبع علي روايته ، ويوجب العمل عند من ثبت عنده أنه حسن .
- 47_ المتابعات: يدخل في المتابعات كل الرواة سوي الكذابين ، فكل راو وإن اشتد ضعفه يصلح في المتابعات ما لم يكن كذابا. ومن اتُهم بالكذب ولم يثبت ذلك أو اعتبره بعض الأئمة ضعيفا جدا فقط فيصلح أيضا في المتابعات. ولا يُترك راو حتى يتفق الكل على تركه وسيأتي المزيد في ذلك.
 - 48_ الشواهد: يدخل في الشواهد كل ما يدور في نفس معني الحديث المراد، فيدخل في ذلك القرآن الكريم والأحاديث النبوية وكذلك آثار الصحابة.
 - 49_ الاعتبار بالحديث الذي قال فيه البعض أنه شاذ: ليس الحكم بالشذوذ قطعيا وإنما يغلب على ظن البعض أن الحديث شاذ ويخالفهم غيرهم ، وبالتالي يصلح الحديث الشاذ في المتابعات لكن يحتاج متابعات أكثر من غيره .
 - 50_ عدم التفريق بين الصحيح والحسن: وعلي ذلك بعض الأئمة كابن خزيمة وابن حبان والترمذي والحاكم وغيرهم، فيطلقون الصحيح على الحسن والعكس.

- 51_ الحديث الصحيح لغيره: هو حديث له إسنادان مختلفان وكل منهما حسن بذاته ، أو حديث له إسناد حسن بذاته وإسنادان ضعيفان ضعفا خفيفا ، وقس على ذلك .
 - 52_ قولهم صحيح الإسناد وحسن الإسناد : يختلف معنى ذلك باختلاف القائل .
- _ فإن كان من الأئمة الذين لا يعتبرون الشذوذ شرطا فقول ذلك يعني أن الحديث صحيح عندهم . ومن أشهر أمثلة ذلك الإمام الطبري في كتابه تهذيب الآثار .
 - _ وإن كان من الأئمة الذي يشترطون عدم الشذوذ في التصحيح فقولهم صحيح الإسناد لا يعني صحة الحديث وإنما ثقة الرواة واتصال السند فقط .
 - 53_ قول الإمام الترمذي حسن صحيح: اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا والصحيح أن لا ضابط لذلك ومراده على الأقرب ثبوت الحديث وحُسْن معناه.
- 54_ أصح كتب السنن: سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن الدارمي وسنن ابن ماجة ومسند أحمد وسنن البيهقي الكبري والصغري وسنن النسائي الكبري.
 - 55_ ليس في السنن الأربعة وسنن الدارمي ومسند أحمد حديث مكذوب وادعي ذلك بعضهم وأخطئوا في ذلك ، وفيها أحاديث معدودة يمكن الاختلاف فيها بين الضعف والترك . وقد أفردت في ذلك كتبا سابقة بأرقام (103 و105 و171 و172) .

- 56_ تحمُّل الكافر: لا يُقبل خبر الكافر اتفاقا ، لكن يُقبل ما تحمله وهو كافر ثم أخبر به وهو مسلم وهذا محل إجماع أيضا ، ومن هذا أخبار بعض الصحابة عن بعض الأمور قبل الإسلام .
- 57_ التضعيف بمخالفة الإجماع: اشترطه قلة وهو شرط ضعيف جدا وغير معمول به، فكم من حديث في أصح الصحاح وهو منسوخ، فثبوت الحديث شئ والعمل شئ آخر تماما.
- 58_ التضعيف بمخالفة راوي الحديث له: وهو شرط ضعيف جدا ، وقد يترك الصحابي أو الإمام حديثا لأحاديث أخري أو لأنه منسوخ أو مؤول أو أو وليس بالضرورة لضعف الحديث .
- 25_ عرض الحديث على القرآن: كان مقبولا في الجملة في أول الإسلام للتأكد من عدم مخالفة القطعيات كثبوت الصلاة وتحريم الزنا، وراجع في ذلك كتاب (179) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اعرضوا حديثي على القرآن من (9) تسعة طرق عن النبي وبيان سبب وروده وأن النبي قاله في روايات المجهولين غير معروفي العدالة والعلم والثقة)
 - 60_ ثبوت العقائد بالحديث الآحاد الصحيح: اختلفوا في ذلك فقال بذلك قوم ومنعه آخرون. لكن الخلاف في ذلك شبه نظري وفائدته العملية شبه معدومة لأن أحاديث الصفات ما بين متواترة ومشهورة، إن لم يكن لفظا فمعنى.
 - 61_ إنكار الحديث: اتفق الأئمة على كفر منكر السنة النبوية بالكلية ، واتفق الجمهور على كفر منكر الخبر المتواتر ، واتفق الجمهور كذلك على عدم كفر منكر خبر الآحاد المجرد وإنما جعلوه من الضلال والفسق ونحو ذلك ، وذلك كله في الحكم العام أما في الأفراد وكفر المُعَيَّن فله شروط واجبة وفيه تفصيل كثير يُنظر في كتب الفقه المعتبرة وعلى رأسها مذاهب الأئمة الأربعة .

- 62 الحديث المُحكم: قيل هو ضد المنسوخ وقيل الخالي من التأويلات المعتبرة وقيل المتفق على العمل به وقيل غير ذلك ، وعلي كل فلا علاقة لكل ذلك بثبوت الحديث وإنما ذلك من فقه الحديث.
- 63_ التضعيف بالتعارض: إذا ثبت حديثان ويتعارضان ظاهرا فالواجب الصحيح عدم اعتبار أحدهما ضعيفا، وإنما يجب الجمع بينهما ما أمكن، بأن يكون أحدهما منسوخا أو مخصوصا أو الترجيح بأحد وجوه الترجيحات الفقهية ونحو ذلك. وعلي كل فما يخصنا من الناحية الحديثية أن لا علاقة لتعارض الأحاديث بثوبتها. ومن أشهر من ألّف في ذلك: اختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ومشكل الآثار للطحاوي.
- 64_ نسخ الحديث: لا يجب القول بنسخ حديث إلا عند ثبوت ذلك نصا بحديث آخر أو بإجماع صحيح أو عند التعذر التام للجمع بينه وبين غيره بأي وجه من الوجوه وقيام دلالة ولو ظنية علي نسخه.
 - 65_ الحديث المردود: الحديث الضعيف والضعف جدا والمكذوب.
- 66_ الحديث الضعيف: الذي يفقد شرطا من شروط القبول ، مثل انقطاع الإسناد أو ضعف حفظ الراوي ، وهذان متفق عليهما . أما وجود الشذوذ أو العلة فليس بسبب تضعيف عند من لا يشترطهما في الحديث المقبول .

- 67_ ضعف الحديث وضعف الإسناد: يجب عدم الحكم بضعف حديث إذا كان سنده ضعيفا، بل يقال هذا إسناد ضعيف لإمكانية وجود أسانيد أخري تقويه.
- 68_ العمل بالحديث الضعيف: اتفق الأئمة على العمل بالضعيف من باب الاحتياط والاستحباب ونحو ذلك وليس من باب الوجوب. واتفقوا جميعا على العمل به فيما سوي الأحكام كالسِّير والفضائل ونحو ذلك. وخالف في ذلك ندرة لا عبرة بهم.
 - 69_ الضعف لسوء حفظ الراوي: وهذا من أخف أنواع الضعيف وفيه يكون أحد الرواة سئ الحفظ فيكون ضعفه خفيفا ويزول بأقل المتابعات والشواهد.
- 70_ الراوي سئ الحفظ: قيل عن عدد من الرواة أن فيهم سوء حفظ وليسوا كذلك وإنما وصفهم بذلك بعض الأئمة الذين بذلك بعض الأئمة المتعنتين جدا في الجرح وسيأتي بيان ذلك. أو وصفهم بذلك بعض الأئمة الذين ظنوا أنهم أخطئوا في أحاديث معدودة ويكون الصواب مع الراوي وأنه توبع على الحديث. فلابد من التأكد من سوء حفظ الرواة قبل وصفهم بذلك أو اتباع بعض الأئمة ممن وصفهم بذلك.
 - 71_ اختلاط الراوي: بعض الرواة وُصفوا بالاختلاط وهو تغير الحفظ لدرجة كبيرة وخاصة عند كبر السن. ولم يثبت ذلك إلا عن رواة قليلين جدا. ووُصف بذلك بعض الرواة خطأ وإنما تغير حفظهم تغيرا يسيرا فلابد من التأكد. وسيأتي مزيد بيان في ذلك.
 - 72_ اختلاط الثقة والصدوق: ما رووه قبل الاختلاط فصحيح وحسن وما يروونه بعد الاختلاط أو ما لا يُعرف رووه قبل الاختلاط أو بعده يتوقف فيه حتى يُنظر في المتابعات والشواهد.

- 73_ الانقطاع: أن يروي الراوي عن راو آخر لم يسمع منه. وهو ضعف خفيف يزول بالمتابعات والشواهد.
- 74_ الإرسال: أن يروي التابعي عن النبي مباشرة دون ذكر الواسطة بينهما ، وبعض الأئمة الأوائل يطلقون الانقطاع على الإرسال والعكس. وهو ضعف خفيف يزول بالمتابعات والشواهد.
- 75_ حكم الحديث المرسل: وله اختلاف خاص عن باقي الأحاديث الضعيفة ، فقال عدد معتبر من الأئمة أن الحديث الذي يرسله أحد أكابر التابعين ممن أخذ عن الصحابة يكون صالحا للحجة ومنهم مالك وابن حنبل وأبو حنيفة والطبري ، وخالف في ذلك آخرون وقالوا لا يكون محتجا به بذاته ومنهم الشافعي وابن خزيمة وابن حبان وهو الأقرب .

لكن على الوجه الآخر أكثر الأحاديث المرسلة ثبتت من طرق أخري موصولة فتقوي الأحاديث المرسلة وتصير في درجة الحسن المعمول به .

- 76_ من أحسن المراسيل: مراسيل عامر الشعبي وإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب والحسن البصري وعروة بن الزبير وأكثرها إن لم تكن كلها قد ثبتت من طرق أخري إلا أحاديث أقل من أصابع اليد الواحدة يمكن الخلاف فيها.
- 77_ التدليس: أن يروي الراوي عن شيخه عن شيخ شيخه ثم يسقط شيخه ويرويه عن شيخ شيخه مباشرة ، ويسمي تدليس الإسناد ، ويشتد التدليس إن كان الراوي له سماع ورواية عن شيخه وعن شيخه .

- 78_ ثبوت التدليس: لم يثبت التدليس إلا عن رواة معدودين علي الأصابع، وكثير ممن اتُهموا بذلك هم منه براء، وأهمهم أبو الزبير وابن إسحاق والحجاج بن أرطأة.
- 79_ الإرسال والتدليس: كان بعض الأئمة الأوائل يصفون بعض الرواة بالإرسال حتى أتى المتأخرون واستقر الاصطلاح فجعلوا هؤلاء الرواة مدلسين، وأفضي ذلك إلى خطأ شديد وأخطاء أشد في الحكم على الرواة، فلابد من معرفة الفرق في معاني الألفاظ بين الأئمة الأوائل وبين القرون المتأخرة واستقرار الاصطلاح.
 - 80_ الشذوذ: أن يخالف الثقة من هو أوثق منه ، في الإسناد أو في المتن ، وأطلقه بعض الأئمة على كل مخالفة وإن كان المخالف ضعيفا والأمر في ذلك يسير.
 - 81_ الاختلاف في الشذوذ: من النادر جدا أن يتفق الأئمة في الحكم على حديث ما بالشذوذ ، وأكثر الأحاديث التي حكم عليها بعض الأئمة بالشذوذ أتي أئمة آخرون ينفون ذلك ويثبتون الحديث ويردون على من خالفهم. والصحيح أن الشذوذ ليس بعلة من الأصل ويتم التعامل مع كل حديث بذاته والجمع بينه وبين غيره كما سبق.
 - 82_ الوهم: يعني الخطأ، ويُعرف باجتماع الأسانيد والمتون للحديث، والقول فيه كالقول بالشذوذ، ولا تحكم علي راو بالخطأ والوهم إلا بعد معرفة سبب قول القائل بذلك وبماذا أجاب عنه من نفى ذلك.
- 83_ العلة الخفية: أن يكون الإسناد ظاهره الصحة وفيه سبب تضعيف خفي كانقطاع غير ظاهر ، وأكثر الأحاديث من هذا النوع مختلف فيها ولا يَسْلم القول للقائلين بها .

84_ العلة الظاهرة غير المؤثرة: وهي أن يكون في الإسناد ظاهرا علة تمنع من تصحيحه وفي الحقيقة يوجد سبب يمنع القول بها ، ومن ذلك أحاديث أبي عبيدة عن أبيه ابن مسعود ، فظاهرا لم يسمع أبو عبيدة من ابن مسعود وذلك يقتضي التضعيف .

لكن على الحقيقة تجد أن أبا عبيدة جمع حديث أبيه من أمه زينب وهي صحابية ومن أصحاب ابن مسعود الثقات ، فالحديث على الحقيقة متصل صحيح ، ولذلك أدخل الأئمة الأوائل هذا الإسناد في الصحيح ، فلابد من التنبه لأمثال ذلك .

85_ الحديث المقلوب: أن يبدل الراوي اسم راو مكان آخر وسيأتي مزيد تفصيل في ذلك .

86_ الحديث المتروك أو الضعيف جدا أو المطروح: ما يرويه الراوي شديد الضعف ويتفرد به تفردا تاما. وهو معمول به فيما سوى الأحكام عند عدد من الأئمة.

87_ الحديث المنكر: الحديث الذي يتفرد به راو ضعيف ويخالف فيه الثقات ، وقيل ما استنكر معناه ، وقيل غير ذلك ، والأمر في ذلك يسير. وحكمه أنه ضعيف فقط وتزول النكارة بالمتابعات والشواهد.

88_ المنكر عند الأئمة الأوائل: كان الأئمة في القرون الثلاثة الأولى يطلقون لفظ المنكر على الأحاديث التي يتفرد بها أحد الرواة وإن كانت صحيحة ثابتة. لذا لابد من التنبه لهذا الفرق ومعرفة الفرق في الألفاظ ومعناها عند الأئمة الأوائل ومعرفتها في القرون المتأخرة بعد ثبوت الاصطلاح وتؤخذ الألفاظ بمعناها عند قائلها وليس بمعناها عند سامعها.

- 89_ الحديث الموضوع أو المكذوب: ما رواه الراوي الكذاب وتفرد به تفردا تاما .
- 90_ أضعف أو أوهي الأسانيد: اختُلف في ذلك والصحيح أن لا يُحكم علي إسناد بعينه أنه أضعف الأسانيد مطلقا ، ولا فائدة كبرى لذلك عمليا .
- 91_ حديث المتهم بالكذب: يمكن الاعتبار به ما لم يثبت أنه كذاب فعلا ، وكثيرا ما كان بعض الأئمة يصفون الرواة بالكذب ويعنون كثرة الخطأ علي لغة بعض العرب في وصف الخطأ بالكذب ، ولا يُترك راو حتى يتفق الكل على تركه .
 - 92_ الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول: قلة من الأحاديث رويت من طرق ضعيفة لكن ثبت عمل الصحابة والأئمة بها من غير خلاف ، فالصحيح أن ذلك يكون من شواهد الحديث ويقويه ويرفعه إلى الحسن .
- 93_ الحديث الحسن عند الأئمة الأوائل: قيل حديثا أن الأئمة الأوائل لم يعرفوا الحديث الحسن وانما قسموا الأحاديث إلى صحيح وضعيف فقط، وهذا خطأ شديد،

وأحكام الأئمة الأوائل ومنهم ابن حنبل وأبو حاتم وأبو زرعة وابن المديني وغيرهم ملآي بالحكم على الأحاديث بدرجاتها المعروفة من صحيح وحسن وضعيف ، ولا أدري كيف يغفل عن ذلك من له أقل نظر في كتب الحديث والعلل!

وإنما لم يشتهر عندهم لفظ الحديث (الحسن لغيره) بل أطلقوا عليه حسنا فقط ، حتي أتي الإمام الترمذي ففصّل في ذلك ولا مشاحة في الاصطلاح طالما أن حقيقة الأمر واحدة .

94_ ما سكت عليه أبو داود في سننه : اختُلف في ذلك فقال قوم يعني صالح للحجة وقال آخرون يعني صالح للاعتبار وهو الصحيح ودرجة من روي لهم أبو داود في سننه تشهد لذلك .

95_ رواية الحديث الضعيف: ليس شرطا عند رواية الحديث الضعيف بيان ضعفه ما لم يترتب عليه حكم شرعي، ومن اشترط ذلك حديثا فليتلزم بذلك هو وليس أن يلزم الناس به، وكتب الزهد والرقائق والفضائل التي ألفها أكابر الأئمة ملآي بالأحاديث الضعيفة من غير بيان لضعفها، ولا يقال رووها بالأسانيد فليس يعرف ذلك إلا أئمة الحديث وليس عموم الناس.

96_ رواية الحديث المكذوب: لا تحل روايته إلا مع بيان حاله. أما قديما فكان جائزا عدم بيان حاله لأن الإمام يكون رواه بإسناد ومن أسند فقد برئ.

97_ الحديث المُعَلَّق: هو الحديث الذي يسقط من إسناده راو واحد فأكثر، وسواء كان السقط في أول الإسناد أو في أوسطه، ويطلق عليه المنقطع والأمر يسير.

98_ مرسل الصحابي: أن يروي الصحابي شيئا عن النبي ولم يره أو لم يسمعه منه كأحاديث بعض صغار الصحابة عن أمور قبل الهجرة لم يشهدوها ، وهي مقبولة إجماعا وإنما يرويها الصحابة عن صحابة أكبر منهم ، وإن رووا عن غير الصحابة بيّنوا ذلك . وادعي بعض المتأخرين عدم قبولها وهو قول ساقط .

- 99_ الحديث المُعضَل: هو الحديث الذي يسقط من إسناده راويان متتاليان ، أما إن كان السقط في موضعين مختلفين فيسمي منقطعا في موضعين . ويدخل في المعضل ما يرويه صغار التابعين ممن لم يسمعوا من الصحابة عن النبي مباشرة لأنهم أسقطوا تابعيا آخر وصحابيا .
- 100_ الحديث المنقطع: هو الحديث الذي يسقط من إسناده أحد الرواة ، ويدخل فيه المرسل والمعطل .
- 101_ تدليس التسوية: أن يروي الراوي حديثا عن ثقة عن ضعيف عن ثقة ، فيسقط الضعيف ويجعله عن ثقة عن ثقة موهما أن الحديث ليس في رواته ضعيف. وهذا لم يثبت عن أحد من الأئمة ثبوتا فعليا حقيقيا ، بل إن ثبت لكان قادحا في العدالة بالكلية.

وأشهر من اتهم بذلك هو بقية بن الوليد ، والصحيح أن بقية كان ثقة مكثرا وإنما عابه أنه أكثر من الرواة عن المتروكين والمجهولين فقط ، لكنه لم يسقطهم من أي إسناد لأي حديث ، والرجل من التدليس برئ .

وأما ما ثبت عن سفيان الثوري والأعمش وأمثالهما من الأئمة فإنما هو من باب التخفف في الأداء ، فبعد بيان إسناد الحديث وشهرته عنهم ، كانوا يتخففون أحيانا في روايته في مجالس المذاكرة والفقه والتذكير ، أما في مجالس الحديث فيذكرونه بإسناده كاملا .

102_ تدليس الشيوخ: أن يروي الراوي عن ضعيف فيغير اسمه ويذكره بكنية يشترك فيها مع راو ثقة فيظن السامع أنه أراد الثقة وليس الضعيف ، وهذا اشتهر في القرون المتأخرة ولم يفعله الأئمة الأوائل قصدا وإنما تخففا في الأداء كما في الفقره السابقة .

103_ حكم رواية المدلس: اتفقوا على قبولها إن صرح بالسماع كأن يقول حدثنا وأخبرنا وحدثني وأخبرنى ونحو ذلك. واختلفوا في قبولها إن لم يصرح بالسماع كأن يقول عن.

أقول وهذا خلاف شبه نظري فأكثر من اتهم بالتدليس وخاصة من القرون الأولي لم يثبت عنهم ذلك أصلا وإنما كانوا يرسلون ، والفرق بين الإرسال والتدليس شاسع ، ومن يثبت عنه التدليس القادح فعلا يكادون يعدون على أصابع اليد الواحدة . فالمسألة عمليا شبه العدم .

104_ المرسل الخفي: أن يروي الراوي عن رجل سمع منه لكنه لم يسمع منه حديثا بعينه فيكون أرسل هذا الحديث. ووصفه بالخفي لأنه قد سمع فعلا من شيخه عموما لكنه لم يسمع منه هذا الحديث بعينه. أما إن كان الراوي لم يسمع ممن يروي عنه مطلقا فهو إرسال ظاهر.

وأكثر ما قيل فيه أنه مرسل خفي قد اختُلف فيه ولا يسلم أكثرها لمن ادعي ذلك. وإن ثبت في بضعة أحاديث فهو ضعف خفيف يزول بالمتابعات والشواهد.

105_ معرفة الحديث الذي فيه إرسال خفي: بجمع الطرق ، أو بنص إمام على ذلك ، أو بأن يروي الراوي نفسه الحديث موضحا الواسطة بينه وبين شيخه في هذا الحديث . وكل ذلك مختلف فيه ومن ادعي ذلك في حديث أجاب عليه آخرون .

106_ الإسناد المعنعن: هو قولهم عن عن عن ، وحكمه الاتصال إجماعا ، وخاصة أن التساهل في ذلك هو عمل الرواة والمحدثين جميعا ، فنادرا أن يلتزم أحد بقول حدثنا حدثنا حدثنا بل كانوا يختصرون ذلك فيقولون عن عن عن .

وقد شنّع الإمام مسلم تشنيعا كبيرا علي من ادعوا غير ذلك فقالوا أن عن عن غير محمولة علي الاتصال ، ووصفهم الإمام مسلم بأسوأ الأوصاف وقد أصاب في ذلك وهم حدثاء أغرار أرادوا ترك الاحتجاج بالأحاديث بحجة مخترعة واهية .

107_ اشتراط السماع: يعني اشتراط ثبوت سماع الراوي من شيخه ولو مرة واحدة على الأقل، ويُحكي هذا القول عن الإمام البخاري وهذا خطأ شديد ولم يقل الإمام البخاري ذلك لا تصريحا ولا تلميحا.

لكنه لما اشترط ذلك في كتابه الصحيح ظن بعضهم أن ذلك شرط في الحديث الصحيح عموما ، وذلك خطأ شديد ، والصحة درجات ، وإنما أراد البخاري أن يجمع أصح الصحيح فوضع شروطا زائدة على مجرد الصحيح وكان هذا منها .

وقد شنّع الإمام مسلم في مقدمة صحيحه علي من اشترط هذا الشرط في الصحيح عموما ووصفهم بأبشع الأوصاف وبأنهم جهلة لا يعرفون شيئا من علوم الحديث وبأنهم خالفوا الإجماع ، ويستحيل أن يصف الإمامَ البخاري بواحد من هذه الأوصاف ولا بقريب منها ، وقول الإمام مسلم هو الصحيح وثبوت السماع ليس شرطا وإنما ثبوت اللقاء فقط .

108_ الحديث المؤنن: هو قولهم أن أن أن وهو بديل عن عن عن وحكمهما سواء.

109_ الضعف بسبب الجرح في الراوي : وهو نوعان جرح في عدالته وجرح في حفظه .

- 110_ الجرح في العدالة: وهو ثبوت الكذب أو الفسق. وينبغي اعتبار الخلافات الفقهية لأن بعض الأئمة جرح آخرين بسبب شرب النبيذ مثلا، فالصحيح أن العدالة لا تسقط بمختلف فيه حتي وان كان الصحيح خلاف ما رآه الراوى أو أخذ به.
 - 111_ الجرح في الحفظ : ويشمل سوء الحفظ وشدة الغلط وكثرة المخالفة للثقات .
 - 112 ليس كل روايات الكذابين مكذوبة: فالراوي الكذاب حديثه مردود لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن كل حديث يرويه كذاب يكون مكذوبا ، فلابد من جمع كل طرق الحديث قبل الحكم عليه .
 - 113_ إقرار الكذاب بالكذب: هل يعني أن حديثه مكذوب إن أقر بذلك ، اختُلف في ذلك والصحيح أن لا عبرة بكلامه أصلا ، سواء أقر أو لم يقر وابحث عن طرق الحديث الأخري .
 - 114_ قول البعض أن الحديث المكذوب تقشعر له الأبدان وعليه ظلمة ونحو ذلك من ألفاظ: وهذا دليل عاطفي محض وليس بعلم ، وقد يقشعر بدنك لحديث ولا يقشعر بدن غيرك ، وقد تري علي حديث ظلمة في رأيك ولا يراها غيرك .
 - 115_ الوعد الكبير أو الوعيد الشديد على أمر صغير: فاعتبر قلة أن ذلك من علامات الحديث المكذوب ، وليس بصحيح ، وقد تري ذلك ولا يراه غيرك ، وفي صحيح مسلم أن النبي دعا علي رجل رفض أن يأكل بيمينه من غير علة فشلت يده ، فيمكن أن يقول القائل هذا وعيد شديد علي أمر صغير فأين ذهب كلامهم ، وكذلك كثير من أحاديث الأدعية والأذكار وفضائلها وقد صححها الأئمة بلا إشكال .

- 116_ أن يروي الراوي ما يستحيل عليه عمليا: كأن يأتي أحد بعد المائتين فيدعي أنه سمع من الصحابة ، وذلك يستحيل عمليا لأن الصحابة كلهم ماتوا قبل ذلك بكثير ، وهذه قرينة عملية جيدة .
- 117_ كل القرائن الأخري التي ادعاها بعضهم في معرفة الحديث المكذوب قرائن واهية ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها عمليا: كاعتماد بعضهم علي ركاكة اللفظ ومخالفة المتواتر وأن يشبه كلام الأطباء والحكماء ونحو ذلك ، وكل ذلك ضرب بالظن والتخمين ولا يعتمد عليه عمليا.
 - 118 من ألفاظ الحديث المكذوب: موضوع / كذب / لا أصل له.
- 119_ قول بعض الأئمة أن المغازي والملاحم والتفسير ليس لها أصول : ومرادهم ليس لها أسانيد يحتج بها وتبلغ درجة الثبوت والقوة كالتي ثبتت في الأحكام ، وهذا صحيح في المجمل . أما أن يكون المراد أنها لم ترو بأسانيد صحيحة وحسنة مطلقا فخطأ شديد واضح البطلان .
 - 120_ كتاب الموضوعات لابن الجوزي: لا يُعتمد عليه ، وأنكر الأئمة عليه أنه ذكر فيه أحاديثا كثيرة حسنة وضعيفة فقط وليست متروكة فضلا عن أن تكون مكذوبة ، وابن الجوزي من المتعنتين المتشددين جدا في الجرح فلابد من التنبه لذلك.
 - 121_ كتاب اللآلئ المصنوعة للإمام السيوطي: كتاب جيد في الكلام عن الأحاديث التي قيل أنها مكذوبة ، والإمام السيوطي معتدل في الجرح عموما وإنما قد يخطئ في الحكم علي بعض الرواة والأحاديث كغيره من الأئمة ، لكنه يتساهل أحيانا .

- 122_ قولهم حديث باطل وحديث واهي: يدخل فيها الضعيف والمتروك والمكذوب فلا تفيد وحدها حكما فصلا ويُنظر في الحديث باقي أقوال الأئمة.
- 123_ التصحيح والتضعيف بالكشف بالمنام والرؤيا: ادعي ذلك بعض المنتسبين للمتصوفة في القرون المتأخرة وهو خطأ محض ووهم شديد وكذب صريح وأئمة التصوف في القرون الأولي لم يدّعوا ذلك لا تصريحا ولا تلميحا.
 - 124_ من كثر خطؤه واشتد سوء حفظه وكثرت مخالفته للثقات: هو الراوي الضعيف جدا ويسمى أيضا المتروك، وحديثه ضعيف جدا لكنه يصلح في المتابعات والشواهد.
- 125_ الفرق بين الشاذ والمنكر: الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفا الثقات ، والمنكر ما رواه الضعيف مخالفا الثقات ، وعمليا كان الأئمة الأوائل يذكرون أحدهما مكان الآخر، بل وعمل بهذا كثير من المتأخرين ، والأمر سهل.
 - 126_ الحديث المحفوظ : مقابل الشاذ والمنكر .
 - 127_ الحديث المعروف: هو الحديث المحفوظ، وأطلقه بعضهم على الحديث المشهور، وأطلقه بعضهم على الحديث الثابت، والأمر سهل.
 - 128_ الحديث المعلل أو المعل أو المعلول: ما ثبتت فيه علة وإن لم تكن قادحة .

- 129_قول بعضهم معرفة العلل إلهام: خطأ شديد وإنما هو علم كأي علم آخر يمكن إدراكه بالتعلم والمعرفة والدراسة ، وإنما قال ذلك بعض الأئمة الأوائل لتقريب الأمر للعوام وليس أنهم فعلا يدركون العلل بمجرد الإلهام.
 - 130_ طرق معرفة العلة : جمع أسانيد الحديث .
- 131_ الاختلاف في العلل: لابد من التنبه لما يقوله بعض الأئمة من علل في بعض الأحاديث والنظر في أقوال غيرهم فكثيرا ما يقول إمام عن حديث أنه معلول ويذكر سببا فيأتي أئمة آخرون فيجيبون عن ذلك ويزيلون ادعاء تلك العلة.
- 132_ العلة في الإسناد الضعيف: اختُلف في ذلك فقال البعض العلة لا تكون إلا في إسناد ظاهره الصحة وقال آخرون بل تجوز في الإسناد الضعيف والأمر يسير.
 - 133_ العلة في المتن : العلة تكون في الإسناد فقط ، ولم يثبت في متن حديث علة تضعفه بعد ثبوت إسناده .
 - 134_ نقد متن الحديث: مسألة حديثة مخترعة ، وهي حجة البليد وسبيل الهوي ، واخترعها قائلوها ليخرجوا من الأحاديث التي لا تعجبهم والتي لا توافق مذاهبهم ، فبدل أن يقولوا ذلك صراحا راحوا يتمحكون في نقد المتون وأنهم يتبعون علم الحديث .

وكل حديث يثبت في متنه علة فقطعا يكون من الأصل في إسناده علة وإن خفيت عنك فقد عرفها غيرك. أما استدلال بعض الأئمة الأوائل أحيانا بأمور في المتون فليس لأنهم يحتجون بنقد المتون ذاته وإنما للتأكيد على علة الإسناد والخطأ فيه.

وقد يَخفي سبب الضعف في الإسناد أحيانا أو يسهو عنه إمام أثناء حكمه فيجد علة في المتن تعيده إلى النظر والتدقيق في الإسناد فيجد العلة ، فكان المتن دافعا لإعادة النظر في العلة الحقيقية في الإسناد وليس أن المتن هو العلة بذاته . فنقد المتن أداة مساعدة في معرفة علة الإسناد .

أما أن يثبت حديث ولا تعرف تأويله أو معناه فلا تجازف تلك المجازفات الشديدة العجيبة المريبة فتدعي أن الحديث ضعيف ، وكأنك تقول تصريحا وتلميحا أن ما لا تعرفه أنت فلن يعرفه أحد في الدنيا! وما لم تصل إليه أنت فلن يصل إليه أحد في الدنيا! بل قل ليس تأويله عندي واسكت .

وكم من أمثلة ادعي فيها مدعون أن في متونها علة فأتي أئمة فأوضحوها وبينوا مرادها وأجابوا عنها ، فبذلك فاعتبر وعند ذلك تعلم .

135_ أنواع العلل: _ الإرسال والانقطاع الخفي _ الاختلاف في الإرسال والوصل _ الوهم _ الاختلاف على صحابي الحديث _ التدليس _ الاضطراب _ الاختلاف في الرفع والوقف

136_ كلام أبي حاتم والدارقطني في العلل: وكلاهما من المتعنتين في الجرح عموما، ومن المكثرين للكلام في العلل، لكن لابد التنبه من أن كثيرا من الأئمة يخالفونهما بالكلية، وكذلك كثيرا ما يذكرون عللا غير قادحة فلابد من التنبه لذلك.

- 137_ تعليل إسناد: تعليل أحد أسانيد الحديث لا يعني بالضرورة ضعف المتن فقد يكون له أسانيد أخري .
- 138_ مخالفة الثقات: يدخل فيها المدرج والمقلوب والمزيد في متصل الأسانيد والمضطرب والمصحَّف كما يأتى .
- 139_كثرة مخالفة الثقات: الراوي الذي يثبت عليه ثبوتا فعليا أنه كثيرا ما يخالف الثقات ينزل إلي سوء الحفظ أو الضعف ، أما المخالفة مرات معدودة ومع الخلاف فيما خالفوا فيه فلا ينزلهم ذلك إلى الضعف .
 - 140 المدرج: أن يدخل الراوي في الإسناد أو المتن ما ليس منه. ويكون ذلك في أول الإسناد أو المتن أو في أوسطه أو في آخره.

ومن أشهر الأمثلة لذلك من ناحية الإسناد حديث (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار) ، فقيل أنه من كلام شريك القاضي فأسنده خطأ ثابت الضبي . لكن ذلك محل خلاف وليس الكل يسلم بذلك وقد حسن هذا الحديث بعض الأئمة ، وقد أفردته وطرقه في جزء منفرد وهو كتاب رقم (125) (الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعّفه)

ومن أمثلة الإدراج في المتن قول الزهري في حديث بداية الوحي (وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه وهو التعبد ..) ، فقوله وهو التعبد تفسير من كلام الزهري .

وأكثر أمثلة المدرج في المتن محل خلاف وليس الكل يسلم بإدراجها إلا التي تكون تفسيرا من بعض الرواة كالحديث السابق وتكاد تكون ظاهرة أصلا .

141_ معرفة المدرج: بجمع أسانيد الحديث فما ورد مدرجا في رواية يكون مفصولا غير مدرج في الروايات الأخري.

142 حكم الإدراج: إدراج كلام في الحديث للإيهام أنه من كلام النبي حرام اتفاقا ، أما لتفسير كلمة كالحديث السابق فقد فعله كثير من الأئمة والصحيح جوازه . ومن أشهر المؤلفات في المدرج كتاب الفصل للوصل للخطيب البغدادي وتقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر .

143_ المقلوب: إبدال شئ مكان آخر ويكون في الإسناد أو المتن.

144_ مقلوب الإسناد: كأن يروي الراوي عن كعب بن مرة فيجعله مرة بن كعب. وهذا الخطأ من بعض الرواة بسبب ضعفهم. أما قلب راو ضعيف بآخر ثقة عمدا للإيهام بصحة الحديث ففاعله يدخل في الكذابين.

145_ مقلوب المتن: مثل ما روي بعضهم حديث لا تعلم شماله ما تنفق يمينه فجعله لا تعلم يمينه ما تنفق شماله . والأمثلة في هذا النوع معدودة .

146_ القلب بقصد الاختبار والامتحان: كان بعض الأئمة يقلب بعض الأسانيد والمتون عمدا لاختبار أحد الرواة ومعرفة درجة حفظه وضبطه. وقد اختلف الأئمة في ذلك فمنهم من حرمه مطلقا ولو بقصد الاختبار. ومنهم من أجازه بشرط تبيين الصحيح بعده مباشرة بعد انتهاء الاختبار

وقبل انقضاء المجلس. ومن أشهر المؤلفات في المقلوب كتاب رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب للخطيب البغدادي.

147 المزيد في متصل الأسانيد: هو زيادة راو في إسناد ظاهره الاتصال. كأن يقول أحمد حدثني مجد. ثم يأتي من طرق أخري فيها يقول أحمد حدثني خالد حدثني مجد. ففي الإسناد الأول يرويه أحمد عن مجد مباشرة ، وفي الإسناد الثاني يرويه بواسطة بينهما وهو خالد. فخالد هنا مزيد في إسناد متصل.

148_ حكم المزيد في متصل الأسانيد: يكون بجمع أسانيد الحديث ، فقد تكون الزيادة خطأ من أحد الرواة وهذا الأقل. وقد تكون صحيحة والحديث يثبت على الوجهين ، كالمثال السابق يكون أحمد سمع الحديث من مجد مباشرة ومن خالد عن مجد كذلك ، وهذا هو الأكثر. ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب البغدادي وفي كثير منه خلاف.

149 الحديث المضطرب: أن يسوء حفظ الراوي في حديث فيرويه على عدة أوجه عن عدة رواة على أوجه متعددة مع التأكد أنه حديث واحد فقط ، فيكون الخطأ فيه والاضطراب من سوء حفظ الراوي . وكثير من الأحاديث التي ادعي البعض أنها مضطربة ليست كذلك ، بل هي أسانيد مختلفة لنفس الحديث ، فلابد من التأكد أن الحديث واحد قبل الحكم عليه بالاضطراب .

150_ شرط الحديث المضطرب: أن تتساوي جميع وجوهه وطرقه في القوة ويتعذر الترجيح أو الجمع بينها. أما إن كانت أحد الأوجه ضعيفة فهي المرجوحة ويسميها البعض شاذة أو منكرة.

- 151_ الاضطراب في الصحابي: ثبت في قلة من الأحاديث اختلاف الراوي في الصحابي كأن يقول حدثني أبو سعيد أو أنس بن مالك ، وهذا اختلاف لا يضر والصحابة كلهم عدول.
- 152_ اضطراب المتن: هو اختلاف اللفظ عن الرواة ، مثل قول النبي (زوجناكها بما معك من القرآن) ، فرواه بعضهم بلفظ (أملكتكها) وآخرون بلفظ (أنكحتكها) وآخرون بلفظ (أمكناكها) ، والصحيح أن ذلك ليس اضطرابا بل هو من الرواية بالمعني ، وأكثر أمثلة اضطراب المتن تدخل في مثل هذا . ومن أشهر المؤلفات في المضطرب كتاب المقترب في بيان المضطرب لابن حجر .
- 153_ التصحيف والتحريف: هو تغيير الكلمة بأخري تشابهها سهوا وخطأ. وقيل التحريف يكون في الحروف والتصحيف يكون في النقط والأمر يسير. وهذا قليل جدا بل يكاد يكون معدوما اليوم لاختلاف طرق الكتابة والحفظ عما كان يُستعمل في القرون السابقة. وقولهم قديما لا تحملوا العلم عن صحفي ولا تأخذوا القرآن من مصحفي كان لهذا السبب من تغيير الحروف والكلمات بالتصحيف والتحريف.
- 154_ التصحيف في الإسناد: تغيير راو مكان آخر بتغيير الاسم المشتبه كقولهم ابن مزاحم (بالزاي والحاء) بدل ابن مراجم (بالراء والجيم) . والتصحيف في المتن كقول بعضهم في الحديث (.. ثم أتبعه شيئا من شوال) وصوابه (.. ثم أتبعه ستا من شوال) .
 - 155_ سبب التصحيف: السهو والخطأ، الخطأ في السمع من الأصل، الخطأ في القراءة. ومن أشهر المؤلفات في التصحيف كتاب تصحيفات المحدثين للعسكري، وتصحيفات المحدثين للدارقطني، وإصلاح خطأ المحدثين للخطابي.

156_ جهالة الراوي: تشمل الجهالة مطلقا وجهالة العين وجهالة الحال.

157_ الجهالة مطلقا: وهي جهالة الاسم كأن يقول الراوي حدثني رجل أو حدثني شيخ أو حدثني ثقة ولا يذكر اسما فهذا مجهول.

158_ مجهول العين: وهو من عُرف اسمه لكن لم يرو عنه إلا رجل واحد ولم يوثقه أحد. وهذا مختلف فيه فقال بعضهم هو مجهول العين أي مجهول بذاته ، وقال آخرون بل هو معروف العين ويكون مجهول الحال فقط وهذا هو الصحيح وجري عليه العمل حتي صار اختلافهم في ذلك شبه نظري فقط.

159_ مجهول الحال: من عُرف اسمه ولم يرو عنه إلا اثنان ولم يوثقه أحد فهو مجهول الحال. ويسمي أيضا المستور، واختلف فيه بين قبول حديثه ورده والصحيح والذي جري عليه عمل أكثر الأئمة أن حديثه مقبول ما لم يرو منكرا.

160 من ذكره أبو حاتم في الجرح والتعديل من غير جرح والبخاري في التاريخ الكبير من غير جرح : فهو مستور لا بأس به وحديثه مقبول . فإن ذكره أيضا ابن حبان في الثقات فلا يقل عن صدوق وحديثه حسن . ومن تتبع أحكام الأئمة في هؤلاء يجد العمل علي ذلك وناردا ما يخالف في ذلك أحد من الأئمة عمليا . مع مزيد بيان سيأتي عند الكلام علي توثيق الإمام ابن حبان .

أما إن كان من كبار التابعين ولم يجرحه أحد فحديثه يرقي للصحيح ، بل ومن هؤلاء من يصل حديثه في الصحة لأن يكون في صحيحي البخاري ومسلم . وقال الإمام الذهبي (في الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل) .

- 161_ رواية الثقة ليست توثيقا : مجرد رواية أحد الثقات عن راو ما ليست بمجردها دليلا علي توثيقه .
- 162_ التوثيق الضمني: وهو أن يصحح الأئمة إسنادا بذاته فهو توثيق ضمني لرواته لأن من شرط الصحة ثقة الرواة. وهذا باب مهم يكاد يتركه كثير من المشتغلين بالحديث فراحوا يبحثون عن التوثيق الصريح فقط وتناسوا التوثيق الضمني.
 - 163_ قول أحد الأئمة حدثني الثقة أو حدثني من لا أتهم ونحو ذلك : لا تفيد توثيقا ما دام لم يصرح باسم الراوي .
 - 164_ قول بعض الأئمة عن بعض الصحابة مجاهيل: فعل ذلك أبو حاتم في الجرح والتعديل ومراده أنهم غير مشهورين وإن ثبتت لهم الصحبة عموما وهم عدول قطعا.
 - 165_ قول أحد الأئمة عن الراوي لا أعرفه: ليست تجهيلا ولا تضعيفا وإنما بيان أنه لم يعرفه فقط ولم يُحِط إمام بكل الرواة حتى لا يفوته منهم واحد، فابحث عن قول غيره ممن عرفه.
- 166_ من أشهر كتب الرواة المجهولين الذين لم تُذكر أسماؤهم: كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي.
- 167_ البدعة في الرواة: بدعة يكفر بها صاحبها كالغلاة في تكفير الصحابة. وبدعة بتأويل لا يكفر صاحبها كالقدرية والمرجئة والخوارج والجهمية ونحو ذلك.

168_ حكم رواية المبتدع: اختلفوا في ذلك نظريا فقال قائلون بعدم الرواية عن المبتدعة لعدم نشر بدعتهم، وممن قال بذلك ابن سيرين والثوري ومالك.

_ وقال آخرون بترك الرواية عن المغالين في بدعهم الداعين لها ، وممن قال بذلك ابن حنبل وابن المبارك وابن معين .

_ وقال آخرون بالرواية عن المبتدعة عموما وإن كان فيهم ما فيهم ، وممن قال بذلك ابن عيينة ويحيي القطان وابن عمار وابن المديني .

_ والصحيح هو القول بالرواية عن المبتدعة عموما وإن كان فيهم ما فيهم . والخلاف في هذه المسألة نظري فقط ، أما عمليا فقد روي الأئمة كلهم عن أناس من المبتدعة حتى ممن كانوا يرون عدم الرواية عنهم .

169_ ثقة الراوي المتهم ببدعة: لا علاقة مطلقا بين كون الراوي مبتدعا وبين ثقته أو ضعفه في الحديث. وعند النظر للثقة والضعف انظر فقط لأحاديث الراوي ، وكم من راو مبتدع بل وخارجي وقدري وحديثه في أصح الصحاح وروايته في الصحيحين البخاري ومسلم.

وكم من راو تركه بعض الأئمة لا لحديثه بل لبدعته ، فأتي أناس ظنوا أن الإمام ترك الراوي لضعف حديثه وليس كذلك بل تركه من باب هجره للمبتدع وليس من باب ترك حديثه .

170_ إن روي الراوي المبتدع ما يؤيد بدعته : اختُلف في ذلك نظريا والصحيح والذي عليه عمل أكثر الأئمة أن حديث الراوي المبتدع الثقة مقبول حتى وإن روي ما يؤيد بدعته .

وقد أخطأ في هذه النقطة كثيرون وكلما رأوا روايا مبتدعا ثقة في الحديث وروي ما يؤيد بدعته ردوا حديثه بمجرد ذلك! فإما أن الرجل عندكم ثقة فتعاملوا معه كأي ثقة آخر وإما أنه عندكم ضعيف فتعاملوا معه كأي ضعيف آخر.

بل وبهذه الحجة لن يقبل أحد في الدنيا ما رواه آخرون من غير مذهبه ، بل ومن تراهم مبتدعة هم أيضا يرونك من المبتدعة ، فلا تقبل أنت حديثهم ولا هم يقبلون حديثك! ولن يبقي في الدنيا حديث مقبول . والصحيح أن العبرة بالثقة والضعف فقط .

171_ التلقين: وهو أن يسوء حفظ الراوي حتى تستولي عليه الغفة فيقال له حدثك فلان بكذا فيقول نعم مع أنه ليس من حديثه ، وحكم هؤلاء الضعف. لكن ينبغي التنبه لمن وُصف بذلك فقد لا يثبت ذلك عنهم وينفيه أئمة آخرون وينكرون علي من قاله.

172_ قبول التلقين مطلقا: من لا يثبت أنه يحفظ ويقبل التلقين مطلقا فهو متروك الحديث وعند بعض الأئمة يكون متهما بالكذب.

173_ متى يُترك حديث الراوي: عندما يكثر خطأ الراوي يصير متروكا ، وكمثال تقريبي إن روي الراوي مائة (100) حديث فأخطأ في سبعين (70) منها فهو متروك. ولا يُترك الاعتبار براو حتى يتفق الكل على تركه. ومن هذا المثال نفسه معنى القول أنه أخطأ في سبعين يعني أيضا أن له ثلاثين (30) حديثا لم يخطئ فيها ، وذلك يُعرف بالمتابعات والشواهد.

- 174 درجات سوء الحفظ:
- _ اليسير وهو كأن يروي الراوي الثقة مائة إسناد فيخطئ في إسناد واحد وهذا لا يضر .
- _ المتوسط وهو كأن يروي الراوي الصدوق مائة إسناد فيخطئ في خمسة وهذا لا يضر لكنه ينزل إلى الصدوق ولا يبقي في درجة الثقة .
 - _ الضعيف وهو كأن يروي الراوي مائة إسناد فيخطئ في عشرين منها فهو ضعيف.
 - _ الضعيف جدا وهو كأن يروي الراوي مائة إسناد فيخطئ في خمسين منها فهو ضعيف جدا .
- 175_ تغير حفظ الراوي في شيخ معين: وهو كأن يكون الراوي له عشرة مشايخ على سبيل التقريب فيقل أو يسوء حفظه في أحاديث واحد منهم لأسباب عارضة ، فيكون ضعفه نسبيا في حديث هذا الشيخ بعينه وليس ضعفه ضعفا مطلقا.
 - 176_ تغير حفظ الراوي لأحاديث بلد معين: وهو مثل أن يتقن الراوي أحاديث بلده ثم يسافر لبلد أخري ويجمع حديثها من غير إتقان، وحينها حكم أحاديث بلده غير حكم أحاديثه عن غير بلده.
 - 177_ إتقان الراوي لنوع معين من الأحاديث: كبعض الأئمة الذين اهتموا بأحاديث السيرة والمغازي فأتقونها جدا مع ضعفهم في أحاديث الأحكام، فلابد من التنبه لذلك عند الحكم علي أحاديثهم.

- 178_ التغير في آخر العمر: تغير حفظ بعض الرواة في آخر عمرهم بسبب كبر السن. وهؤلاء يجب معرفة من روي عنهم قبل التغير ومن روي عنهم بعد التغير. وإن لم يُعرف ذلك فيتوقف في الحديث ويُنظر فيما له من متابعات وشواهد.
- 179_ الاختلاط: سبق تعريفه وبيان أنه تغير الحفظ بدرجة شديدة تقارب الخرف في آخر العمر ، ولم يثبت ذلك إلا عن قلة قليلة جدا من الرواة ، وأكثر من قيل ذلك عنه لم يثبت وإنما تغير حفظهم فقط. والتعامل معهم كما في الفقرة السابقة.
- 180_ الإصرار على الخطأ: قد يروي الراوي إسنادا فينكره عليه بعض الأئمة فيصر على أنه رواه على الصواب. واختلف الأئمة في ذلك فمنهم من يُضعّف الراوي بإصراره على الخطأ ومنهم من لا يضعفه بذلك وهو الصحيح لأن العلة التي يقولها من ينكر عليه ظنية ويقابلها ثقة الراوي في حفظه وخاصة إن كان يروي من كتبه ، وكم من حديث ادعي فيه بعض الأئمة الخطأ وثبت بالمتابعات أن الراوي رواه على الصواب.
 - 181_ التوثيق والجرح النسبي: وهو المقارنة بين راويين في الثقة والضعف ، فقد يُسأل إمام عن حديث ثقتين عن شيخ معين فيقول عن أحدهما ضعيف ، والمراد أنه ضعيف مقارنة بمن ذُكر معه وليس أنه ضعيف مطلقا فلابد من التنبه لذلك ، لأن البعض نقل عن بعض الأئمة تضعيف بعض الرواة وعند الرجوع لأصل السؤال تجده من هذا النحو.
 - 182_ الحديث القدسي: ما يرويه النبي عن الله ، والفرق بينه وبين القرآن أن الحديث القدسي لفظه من النبي والقرآن لفظه من الله . والتعامل معه كالتعامل مع أي حديث آخر .

183_ الحديث المرفوع: هو الحديث المنسوب للنبي ، فيقول الراوي عن فلان مرفوعا أي عن فلان عن النبي . ويقابله الموقوف وهو من قول الصحابي .

184_ ما لا يُقال بالرأي: وهو أن يقول الصحابي قولا لا يمكن أن يدركه بالقياس أو النظر كالكلام عن الله أو الآخرة أو الجنة أو النار، والأكثرون أن ذلك يعد مرفوعا للنبي حكما إن كان الصحابي لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب.

وعندي أن حتى هؤلاء يمكن اعتبار أقوالهم في ذلك من قبيل المرفوع للنبي حكما لأن ما ذكروه عن أهل الكتاب بيّنوه . وعلى كل فالمسألة خلافية . لكن لابد من التأكد أن القول لا يمكن فعلا أن يقال بالرأي لأن كثيرا مما ادُّعي فيه ذلك لا يصح ويكون من قبيل ما يقال بالاستنباط والنظر .

185_ قول الصحابي أمرنا بكذا ونُهينا عن كذا: يعني بدون التصريح أن الآمر والناهي هو النبي . واختُلف في ذلك والأكثرون أن ذلك محمول علي أن النبي هو الآمر والناهي في ذلك وهو الأقرب والأصح .

186_ قول الصحابي من السنة كذا: دون أن يقول تصريحا من سنة النبي ، واختُلف في ذلك والأكثرون وهو الصحيح أن ذلك محمول علي سنة النبي ، وإن كان المراد سنة الخلفاء الراشدين فكان الصحابة يذكرون ذلك تصريحا.

187_ قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد النبي : وإن لم يصرح أن النبي رآهم يفعلونه ، واختُلف في ذلك والأقرب أن ذلك يدخل في السنة التقريرية لأن النبي إن لم يكن يراهم فالله يراهم .

188_ قول الصحابي في مسألة يدخلها الاجتهاد: ليس بمرفوع حكما اتفاقا. واختلفوا في العمل بذلك على أقوال:

_ إن كان القول لصحابي واحد ولم يشتهر عنه فلا يجب العمل به .

_ إن كان القول لصحابي واحد لكنه يخالف القياس ، فاختلف فيه فقال قائلون إنما خالف القياس بتوقيف من النبى ، وقال آخرون ليس بالضرورة وهو الأقرب .

_ إن كان القول لصحابي واحد واشتهر عنه ولم ينكره عليه صحابة آخرون فالأكثرون علي وجوب العمل به وخاصة إن كان مخالفا للقياس .

_ إن كان القول لعدد من الصحابة وخاصة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت ولم يخالفهم أحد من الصحابة فيكاد يتفق الكل علي وجوب العمل بذلك والخلاف في ذلك ضعيف .

189_ الحديث المقطوع: هو ما يكون من قول التابعي ويطلق عليه بعضهم لفظ المنقطع، وليس بحجة على غيره من التابعين والأئمة اتفاقا.

190_ المقطوع والموقوف: يطلق بعض الأئمة المقطوع على الموقوف والعكس والأمريسير.

191_ قول التابعي من السنة كذا: اختلف في ذلك فقال بعضهم يعني سنة النبي وقال آخرون ليس بالضرورة وهو الأقرب .

192_ زيادة الثقة: وهي أن يروي الثقات حديثا فيأتي ثقة آخر فيزيد فيه شيئا إما في الإسناد أو المتن. وقيل لابد أن تكون الزيادة مخالفة ولا يمكن الجمع بين الكل، وقيل بل كل مخالفة تدخل في ذلك، وقيل لابد أن يكون المخالف ثقة، والأمر يسير.

_ واختُلف في ذلك فقال بعضهم أن زيادة الثقة مردودة مطلقا ، وهو مذهب ضعيف ويكاد لا يقول به أحد من الأئمة المعتبرين .

_ وقال آخرون بل يجب النظر في الزيادة وقدر المخالف وقدر من خالفهم ومعرفة درجات الكل من الثقة والضعف ، وقد تكون الزيادة مردودة وقد تكون مقبولة ، وهو رأي قوي معتبر وقال به كثير من الأئمة .

_ وقال آخرون بل الزيادة مقبولة مطلقا ، وقال بهذا كثير من الأئمة ، وهو قول قوي معتبر ، وهو عندي القول الأصح والأقرب وتكون الزيادة من الراوي بمنزلة الحديث المستقل ويتم التعامل معها كالتعامل مع الأحاديث المستقلة .

193_ الاختلاف في الوصل الإرسال: وهو من أنواع زيادة الثقة ، وهو أن يروي بعض الثقات حديثا من قول صحابي ويرويه ثقة عن الصحابي عن النبي. وينطبق عليه الآراء السابقة.

لكن لابد من التنبه أن الحديث قد يكون مختَلفا فيه عن صحابي معين ويثبت من رواية صحابة آخرين . وكذلك لابد من التنبه من متابعات الضعفاء ، فإن خالف الثقة بعض الثقات ولم توجد له

متابعة من ثقات غيره فلابد من النظر في متابعات الضعفاء ، بل قد تكثر المتابعات من الضعفاء حتى ترجح كفة هذا الثقة وإن كان المخالفون له ثقات .

194_ زيادة التحديث: وهو نوع من زيادة الثقات ، وهو أن يروي بعض الثقات حديثا عن راو اتهم بالتدليس ويذكرونه بلفظ عن ، ويأتي ثقة آخر فيرويه عن هذا الراوي بلفظ التحديث كحدثنا وأخبرنا. والحكم فيه كما سبق.

195_ ما لا يدخل في زيادة الثقات: منها أن يكون الحديث قد تكرر أو كان في مجلسين ، أو يكون النبي كرر الحديث عدة مرات.

196_ زيادة الصحابي: كأن يروي صحابيان حديثا وفي حديث أحدهما زيادة على الآخر، وهي مقبولة اتفاقا ولا تدخل في مبحث زيادة الثقة.

197_ المتابعات والشواهد: هي ما يُستعمل في تقوية الأحاديث الضعيفة .

واختلفوا فقيل المتابعة تكون من حديث نفس الصحابي والشاهد من حديث صحابة آخرين. كأن يُروي حديث بإسناد ضعيف عن أنس فهو متابعة ، وإن روي بإسناد آخر ضعيف عن أنس فهو متابعة ، وإن روي بإسناد آخر عن غير أنس فهو شاهد.

وقيل المتابعة تكون علي الإسناد والشاهد يكون للمعني . وقيل غير ذلك والأمر قريب وعمليا قد استعمل الأئمة المتابعة مكان الشاهد والعكس .

198_ المتابعة التامة والقاصرة: المتابعة التامة هي المتابعة علي كامل الإسناد والقاصرة علي جزء من الإسناد.

كأن يروي راو ضعيف حديثا عن أحمد عن خالد عن صحابي . فيأتي ثقة أو ضعيف فيرويه عن أحمد عن خالد عن الصحابي فهذه متابعة تامة . وان رواه ثقة أو ضعيف عن خالد عن الصحابي فهي متابعة قاصرة والأمر قريب .

199_ الجرح والتعديل: بيان مراتب الرواة ودرجاتهم من الثقة والضعف. واتفقوا علي وجوبه وعدم دخوله في الغيبة.

200_ قبول التعديل: يُقبل التعديل من الإمام القائل بذلك العارف بأسبابه من غير بيان سبب التعديل، ويكاد يتفق الكل على ذلك والخلاف فيه ضعيف.

201_قبول الجرح: اختُلف في قبول الجرح من غير بيان سببه اختلافا معتبرا، فقال بعض الأئمة أن الجراح يُقبل من الإمام العارف بأسباب الجرح كأئمة الجرح والتعديل ولو بغير بيان سبب الجرح، وقيل أن الجرح لا يُقبل إلا ببيان سببه وهذا الأقرب لما سيأتي من جرح بعض الأئمة لعدد من الرواة بأسباب جرح غير قادحة بل وبعضها ليس بسبب جرح أصلا.

202_قبول الجرح من إمام واحد: إن كان الراوي ليس فيه تعديل وثبت جرحه من إمام واحد فهل يُقبل ، واختُلف في ذلك والأقرب أنه لا يُقبل إلا من الأئمة المتوسطين في الجرح غير المتشددين المتعنتين في ذلك . وهذه مسألة نظرية تقريبا لأن الرواة الذين لم يثبت فيهم إلا جرح إمام واحد قليلون جدا .

203_ تقديم الجرح المفسر علي التعديل: إن كان الراوي فيه توثيق وجرحه بعض الأئمة جرحا مفسّرا فقال بعضهم الجرح مقدم علي التعديل دائما. وهذا خطأ شديد فليس كل جرح مفسر مقبول ، فقد ضعّف بعض الأئمة عددا من الرواة لظنهم أن لهم بضعة أحاديث أخطئوا فيها ويكون الصحيح مع الراوي والإمام الجارح له هو المخطئ والصواب مع من وثقه .

وأيضا ليس بالضرورة أن يكون الجارح قد علم شيئا من الراوي دعاه لتضعيفه ولم يعلمه الإمام الموثق ، بل هذا أصلا خلاف ما ثبت في أكثر الرواة المختلف فيهم ، فقد كان الأئمة الموثقين يعلمون كلام بعض الجارحين ولم يَخف عليهم شيئا من أمر الرواة كما يدعون .

وحينها لابد من اعتبار قول الموثقين وقول الجارحين ، ولا يقال هكذا ببساطة الجرح المفسر مقدم علي التعديل وكأنك تتعامل مع عملية حسابية مجردة . والصحيح النظر في أسباب الجرح ومعرفة هل أخطأ الراوي فعلا فيما قالوا أنه أخطأ فيه أم لا .

ثم بعد معرفة الخطأ يُنظر هل خطؤه قليل معدود في جملة ما روي فيكون ثقة أخطأ أو صدوقا أخطأ أم كثر خطؤه فينزل إلى الضعيف مطلقا . ومع كل ذلك لابد من النظر في مراتب الجارحين وهل هم معتدلون أم متعنتون في ذلك وسيأتي تفصيل .

204_ رواية التائب من الفسق: اختُلف في قبول روايته فقبلها قوم وردها آخرون ، والصحيح اعتبارها. وعموما لم يثبت ذلك في حق أحد يُعتَمد عليه في الرواية.

205_ حكم رواية من يأخذ على الحديث أجرا: اختُلف فيها فقبلها قوم وردها آخرون ، لكن الخلاف فيها نظري فقط ولم يثبت عن أحد من الأئمة أنه رد رواية راو لمجرد أنه يأخذ على التحديث أجرا.

206_ حكم رواية من حدث ونسي: وصورته أن يروي الراوي شيئا ويأخذه عنه ثقة ثم يأتي بعد زمن فيقول لا لم أحدث بذلك ، واختُلف في ذلك فقال قوم الحكم للراوي لأنه ينفي روايته ، وقال آخرون بل الحكم للراوي عنه ما دام ثقة والشيخ قد ينسي وهذا هو الأقرب. لكن مما يزيد الحكم في المسألة وضوحا جمع المتابعات والشواهد للحديث.

207_ توثيق الإمام العجلي: الإمام العجلي من أكابر أئمة الجرح والتعديل وهو من أمثال ابن معين وابن حنبل وأبي حاتم وابن المديني وغيرهم من الأكابر، وتوثيقه معمول به، وتتابع علي ذلك الأئمة حتي أتي بعض الحدثاء الأغرار فادعوا أنه متساهل في التوثيق! حتي يخرجوا بجرة قلم من توثيقه لبعض الرواة الذين يريدون تضعيفهم.

أما أنه وثق بعض الرواة الذين ضعفهم غيره فكان ماذا! وإنما هذا من باب الاختلاف في الجرح والتعديل، وكم من راو وثقه بعض الأئمة وضعفه آخرون فهل كان هذا داعيا لاتهام من وثقه بالتساهل!

208_ توثيق الإمام ابن حبان: الإمام ابن حبان من المتعنتين جدا في الجرح ، وممن يضعف الراوي بالغلطة والغلطتين ، بل وقال عنه الإمام الذهبي (ابن حبان ربما قصب - أي جرح - الثقة حتي كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه) ، فمثله لا يمكن أن يكون أصلا متساهلا في التعديل .

وكتابه الثقات على قسمين: الأول رواة ذكرهم وعلق عليهم وذكر درجتهم من الثقة ، وهؤلاء قوله فيهم قوي معتبر بل ولا يكاد يوثق أحدا إلا وتجد قوله هو الصحيح لأنه من المتعنتين جدا في الجرح ولا يعدّل بسهولة.

والقسم الثاني رواة ذكرهم فقط ولم يعلق عليهم أو يذكر درجتهم ، وهم الرواة المستورون ، وسبق تعريفهم ، وأن الراوي إذا روي عنه ثقتان ولم يجرحه أحد ولم يأت بما يُنكر فهو مستور لا بأس به وعلي هذا أكثر الأئمة وهو الصحيح .

أما الراوي الذي لا يروي عنه إلا ثقة واحد ولم يجرحه أحد ولم يأت بما يُنكَر فاختُلف فيه ، وقول ابن حبان أنه يدخل ضمن المستور أيضا ، وقال بهذا بعض الأئمة بل وعمليا تجد أكثر الأئمة علي هذا حتى ممن يدعي نظريا أنه يقول بخلاف هذا!

وهذه النقطة هي التي ادعي بعضهم بسببها أن الإمام ابن حبان متساهل في التوثيق! وهذا خطأ شديد والاخلاف فيها معتبر، بل وقول ابن حبان فيها هو الأقرب والأصح أصلا، ولا علاقة لثقة الراوي وضعفه بعدد من يروي عنه.

بل وانظر هذا المثال وهو عمر بن مجد بن جبير ، روي له البخاري في صحيحه (2821) وقال عنه ابن حجر في التقريب (ثقة ما روي عنه غير الزهري) ، فهذا رجل لم يرو عنه إلا رجل واحد فقط ومع ذلك ليس مستورا ولا صدوقا بل ثقة وحديثه في صحيح البخاري ، وهناك أمثلة أخري فماذا بقى ؟!

209_ من المتعنتين في الجرح والمتشددين فيه ويضعفون الراوي بالغلطة الواحدة والغلطتين: العقيلي وأبو حاتم وابن حبان والنسائي وابن خراش، واجتنب قبول الجرح منهم إن تفردوا به.

210_ جرح الأزدي والعقيلي والجوزجاني: كان هؤلاء كثيرا ما يجرحون الرواة بناء علي مذاهبهم وليس بناء على حديثهم ، فاجتنب قولهم في الجرح إن تفردوا به .

211_ توثيق الأئمة الترمذي وابن خزيمة والحاكم والبيهقي: معتبر قوي معمول به وليسوا متساهلين كما حاول البعض اتهامهم بذلك.

212 مراتب التعديل:

_ الدرجة الأولى: ثبت / حجة / متقن / ثقة ثقة / حافظ / أمير المؤمنين في الحديث / أوثق الناس / لا أعرف له نظيرا / ثقة فوق الثقة / ونحو ذلك من عبارات. وحديث هؤلاء صحيح يحتج به ويكاد يبلغ درجة العلم.

_ الدرجة الثانية : ثقة / ضابط / صحيح الحديث / قوي الحديث / ثقة يخطئ / ثقة له أوهام / ثقة ربما خالف / ثقة ربما أخطأ / ونحو ذلك . وهؤلاء حديثهم صحيح يحتج به .

_ الدرجة الثالثة: صدوق / ليس به بأس / لا بأس به / محله الصدق / وسط / شيخ / صالح الحديث / صالح / صويلح / جيد الحديث / مستور / حسن الحديث / مقارب الحديث / وُثِق / صدوق يخطئ / صدوق له أوهام / صدوق تغير بآخره / ما أصلح حديثه / متوسط الأمر / ما أقرب حديثه / ونحو ذلك من ألفاظ. وحديثهم حسن لذاته ويحتج به.

213_حديث الدرجة الأولي والثانية صحيح ، وحديث الدرجة الثالثة حسن ، إلا أن يُنكَر عليهم حديث بعينه ويقول بعض الأئمة أنهم أخطئوا فيه فحينها يُنظر في هذا الحديث بعينه ، وهل وافقهم علي ذلك باقي الأئمة أم خالفوهم ، ويُنظر فيما للحديث من متابعات وشواهد ، ولا تتسرع بالحكم على الحديث أنه خطأ .

: درجات الجرح

_ الدرجة الأولى: ضعيف / مضطرب الحديث / ضعفوه / لا يحتج به / تعرف وتنكر / منكر الحديث / فيه مقال / فيه ضعف / ليس بذاك / ليس بالمتين / ليس بالقوي / ليس بالمرضي / طعنوا فيه / سئ الحفظ / لين / لين الحديث / فيه لين / روي معضلات /

يُكتب حديثه / مردود / للضعف ما هو / ليس بحجة / مجهول الحال / ليس بعمدة / فيه مقال / يسند المراسيل / يرفع الموقوفات / ليس بذاك القوي / ليس بثبت / ليس بالمتروك / لا يُترك حديثه / ليس بالساقط / تُحتمل روايته / ونحو ذلك من ألفاظ . وحديث هؤلاء ضعيف ويتقوي بالمتابعات والشواهد .

_ الدرجة الثانية: ضعيف جدا / متروك / متروك الحديث / هالك / ساقط / ذاهب / تركوه / واهٍ / متهم / أستخير الله فيه / يقلب الأسانيد / لا يساوي شيئا / مطروح / ونحو ذلك من ألفاظ . وحديث هؤلاء ضعيف جدا لكنه يصلح في المتابعات إلا أنه يحتاج لمتابعات أكثر من الراوي الضعيف فقط .

_ الدرجة الثالثة: كذاب / يكذب / أحاديثه مكذوبة / أحاديثه موضوعة / وضاع / دجال / يضع الحديث / لا يعتبر به / يركّب الأسانيد / يكذب جهارا / ونحو ذلك من ألفاظ. ومن يثبت ذلك عنهم فهم كذبة وحديثهم مكذوب إن تفردوا به.

215_ ألفاظ مشتركة ومنها:

_ ليس بثقة : وتطلق علي الضعيف والمتروك فيجب النظر في أقوال الأئمة الآخرين في الراوي .

_ لا شئ وليس بشئ : وتطلق على الراوي الضعيف وعلى الراوي الثقة والصدوق الذي لم يرو إلا أحاديث معدودة .

_ سكتوا عنه حين يقولها الإمام البخاري: قيل تعني متروك الحديث ولا تحل الرواية عنه ، وهذا خطأ شديد وهو لفظ محتمل وقاله في بعض الرواة الضعفاء وقاله في بعض الرواة المتروكين بل وقاله في بعض الرواة الذين وثقهم غيره ، فلابد من جمعها مع أقوال الأئمة الآخرين .

- _ صدوق حين يقولها الإمام أبو حاتم : تساوي ثقة عند غيره .
- _ ليس به بأس حين يقولها الإمام ابن معين : تساوي ثقة عند غيره .
- _ قولهم مُحدِّث: تطلق علي الثقة والصدوق وقد تطلق علي الضعيف أحيانا .

_ قولهم لا يُتابَع علي حديثه: تطلق علي بعض أحاديث الثقات والصدوقين والضعفاء ولا تعد وحدها بمفردها جرحا.

_ قولهم روي مناكير أو روي أحاديث منكرة: تطلق علي بعض أحاديث الثقات والصدوقين التي تفردوا بها وإن كانت في نفسها صحيحة أو حسنة ، وتطلق كذلك علي الضعفاء ، فلا تدل بمفردها على جرح مطلق .

_ قولهم مجهول: إن ثبت أن الراوي مجهول فعلا فيتوقف الحكم عليه أنه ضعيف أو ضعيف جدا أو كذاب بناء علي ما رواه .

216_ الإمام ابن حجر: من المعتدلين في الجرح والتعديل إلا في كتابه (تقريب التهذيب) فنحا نحو المتشددين ولا أعرف سبب ذلك ، وكم خالف هو نفسه ما حكم به في هذا الكتاب فتنبه لذلك .

217_ الصحابي : اختُلف في تعريفه على أقوال

_ فقال البعض أنه من رأي النبي وهو مسلم ، وهو قول الأكثرين وهو الصحيح وعليه العمل ، ويخرج بذلك من أسلم بعد وفاة النبي فيكون تابعيا .

- _ وقال البعض من كثرت مجالسته للنبي وهو قول ضعيف ويكاد لا يعمل به أحد .
 - _ وقال البعض من روي عن النبي وهو قول ضعيف ولا يعمل به أحد تقريبا .
- _ وقال البعض من أسلم في زمن النبي وإن لم يره وقال بهذا بعض الأئمة وهو قول ليس بضعيف . _ وقال البعض من رأي النبي وهو بالغ عاقل فيخرج بذلك من رأي النبي وهو طفل صغير وهو قول ليس بضعيف .

- 218 المُختَلف في صحبته: من اختلف في صحبته ولم تثبت فلا يقل عن ثقة.
- 219_ المخضرمون: هم من أدركوا الجاهلية والإسلام، وقيل لابد أن يكون غير صحابي يعني أسلم بعد وفاة النبي وقيل لا يشترط، والمخضرمون ثقات.
- 220_ الرواة المختَلف فيهم يكون حديثهم حسنا ما لم يثبت خطؤهم في حديث بعينه ، وعلي هذا تتابع عمل الأئمة .
 - 221_قول الإمام ابن حجر (مقبول) في درجات كتابه تقريب التهذيب : قيل أنه أراد أنهم مقبولون عند المتابعة ، وهذا خطأ والصحيح أنهم بين ثقات وصدوقين وحديثهم يدور بين الصحيح والحسن ، وإنما أطلق عليهم ابن حجر هذا اللفظ لقلة حديثهم فأكثرهم رووا ما بين حديثا واحدا وخمسة أحاديث فقط ، فجعل لهم لفظا خاصا .

ويزيد الأمر فيهم تأكيدا الرجوع لباقي أقوال الأئمة فيهم ، فلا تتعامل معهم وكأن أحدا في الدنيا لم يتكلم فيهم سوي ابن حجر .

- 222 كتاب ميزان الاعتدال للإمام الذهبي: هو ملخص لكتاب الكامل في الضعفاء لابن عدي ، فكثيرا ما ينقل أقوالا في الجرح فيظن بعض الناس أنه يري جرح الراوي فعلا وليس ذلك مقصوده وإنما هو يختصر كتاب الكامل لابن عدي .
 - 223_ قول الإمام ابن القطان عن الراوي أنه مجهول: انفرد ابن القطان بالحكم علي الراوي بالجهالة إن لم يتكلم فيه إمام عاصَره ، وهذا خطأ شديد وأمر مردود ولم يوافقه عليه أحد.

- 224_ عدم ثبوت الجرح عن قائله: رُوي تضعيف بعض الأئمة لبعض الرواة من طرق لا تثبت ، وخاصة الإمام ابن معين ، فلابد من التنبه لذلك وخاصة إن كان يخالف غيره ممن يوثقون الراوي .
- 225_ الجرح المنسوب لغير مُعَيَّن: كأن يقال تكملوا فيه أو طعنوا فيه أو تكلم فيه أهل بلده ونحو ذلك ، وهو جرح مردود لعدم تعيين من تكلم فيه بالضبط وعدم معرفة أهليتهم لقبول أقوالهم وجرحهم للرواة.
- 226_ جرح الأقران: وهو جرح الإمام لإمام آخر ويكون للجرح سبب غير حديثي كأمر دنيوي ، أما كلام كثير من الأئمة في رجل واحد فلا يكون جرح أقران قطعا ، بل جرح المعاصر للراوي من أفضل الجرح وأدقه .
 - 227_ جرح أبي حنيفة: أكثر الأئمة علي جرحه ، وهو جرح حقيقي والرجل مختلف فيه اختلافا حقيقيا ، وليس جرحا مذهبيا أو جرح أقران كمن يتهم الأئمة بذلك فالرجل لم يتكلم فيه إمام أو اثنين بل تكلم فيه أكثر من خمسين (50) إماما ومنهم الشافعي ومالك وابن حنبل وابن المبارك والبخاري فكيف يكون الكلام فيه جرح أقران!

ولم يوثقه في الحديث إلا ثلاثة وهم ابن معين وابن المديني وشعبة ، وثبت رجوع شعبة عن توثيقه ومدحه له ، فكيف تعارض بإمامين أقوال خمسين إماما وتدعي أن كل أقوالهم مهدرة لا قيمة لها وأنها نشأت عن تعصب وهوي !

أما ما يرُوي عن الشافعي ومالك وغيرهم من الأئمة في مدحه فلا يثبت بحال وكلها مرويات من طرق مجهولة لا يُعتمد عليها في شئ ، بخلاف ذمهم له فقد ثبت من طرق سليمة بل ويُعتمد علي مثلها في الحديث النبوي نفسه .

والمراد ها هنا بيان أن الرجل اختلف الأئمة فيه اختلافا حقيقيا ، وبأي القولين أخذتَ فإياك ثم إياك أن تظن أن أكابر الأئمة وفيهم مالك والشافعي والبخاري وابن حنبل ومسلم وعشرات غيرهم قد جرحوا رجلا لمجرد أنه لا يعجبهم أو على غير مذهبهم.

228_ لفظ الجرح: لابد من التأكد من اللفظ المنقول في الجرح ، ومن أشهر الأمثلة قول ابن عون في شهر بن حوشب (نزكوه) فجعلها بعضهم (تركوه) والفرق شاسع فالأولي تضعيف والثانية ترك . ويدخل في ذلك قول (ضعفه فلان) و (تركه فلان) فيجب نقلها هكذا ولا يقال ضعيف مطلقا ولا متروك مطلقا .

229_قال الإمام أحمد بن صالح: لا يُترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه. وورد مثل ذلك عن الإمام النسائي وغيره. وقولهم هو الصحيح ولا يخرج الرجل من دائرة الاعتبار إلا إن ثبت كذبه أو اتفاق الكل على ترك حديث من أحاديثه.

230_ تكذيب المذهب: كان بعض الأئمة يُسألون عن بعض الرواة فيقول (كذب) ويريد أنه كذب في بدعته وليس في حديثه ، فيجب جمع أقوال الأئمة في الراوي قبل الحكم عليه .

- 231_ الجرح بما ليس بجارح: جرح بعض الأئمة بعض الرواة بأمور ليست من الجرح أصلا، ومن أشهر هؤلاء شعبة ، فترك شعبة رجلا فسئل عن ذلك فقال رأيته يجري علي حمار فتركته ، وتكرر هذا من شعبة في عدد من الرواة وهو المخطئ قطعا.
- 232_ إنكار إمام علي إمام آخر جرح الراوي: من أهم طرق رد الجرح أن يصرح أحد الأئمة بأن إماما آخر ضعّف راويا معينا فينكر عليه ويوثق الرجل ويؤكد علي عدم ضعفه ، ومن أشهر ذلك إنكار الإمام أبو حاتم علي البخاري أنه أدخل بعض الرواة في كتابه الضعفاء وأمر بإخراجهم من الضعفاء وذلك من أقوي التوثيق لأنه ليس توثيقا فقط بل وإنكار علي من يضعف الراوي . وليس بالضرورة أن يكون المُوثِق مصيبا بل المراد بيان قيمة ذلك التوثيق .
- 233_ اتفاق ابن معين وابن حنبل علي توثيق الراوي: يعد ذلك من الدلائل القوية علي ثقة الراوي وقلما ينزل من اتفقا علي توثيقه إلى الضعف وإن جرحه غيرهم وإنما ينزل إلى الصدوق.
- 234_ تحويل التحديث إلى العنعنة: وهو تحويل ألفاظ التحديث كأخبرنا وحدثنا وسمعت وقال لنا وأنبأنا ونحو ذلك إلى لفظة عن، وقد استقر الاتفاق على جواز ذلك واستعمله أكثر المحدثين.
 - 235_ السماع والعرض: والسماع أن يسمع الراوي من شيخه والعرض أن يعرض الراوي مسموعاته على شيخه ، واتفقوا على الجواز واختلفوا أيهما أفضل والخلاف فيها نظري.
 - 236_ الإجازة: وهي أن يجيز الشيخ مروياته لراو أو أكثر. واتفقوا على جوازها في الجملة، وإنما اختلفوا في بعض صورها كأن يجيز الشيخ مروياته للناس عموما دون تحديد أحد بعينه والأصح والأقرب جواز ذلك.

- 237_ المناولة: وهي إعطاء الكتب والرسائل ، وقد اتفقوا علي جوازها وعمل بها النبي مع بعض الصحابة.
- 238_ الإعلام: أن يُعلِم الشيخ لطالبه مروياته دون إذن صريح بروايتها عنه ، والأكثرون علي جواز الرواية بذلك وهو الأصح والأقرب.
- 239_ الوصية : أن يوصي الشيخ بمسموعاته لشخص عند موته ولم يأذن له تصريحا بالرواية منها ، واختُلف في ذلك فأجاز الرواية بذلك قوم ومنعها آخرون والأقرب جوازها .
 - 240_ الوجادة: التحديث من الكتب والرسائل بغير إذن بالتحديث، واختُلف فيها فمنعها قوم وأجازها آخرون وهو الصحيح وجري عليه العمل.
 - 241_ الرواية من الكتاب: اتفق الأئمة على جواز الرواية بدون كتاب إن كان يحفظ ما يرويه واتفقوا على أن الأفضل أن يجمع بينهما ليضمن عدم الخطأ.
 - 242_ إذا وجد الراوي ما في الكتاب يخالف ما في محفوظه: اختُلف في ذلك فقال قوم يحدث بما يحفظ وقال آخرون يحدث بكليهما ويبين ذلك وهو الأصح والأقرب.
 - 243_ رواية الحديث بالمعني: اختُلف في ذلك والأكثرون وهو الصحيح والذي جري عليه العمل أن ذلك جائز للصحابة ولمن أخذ عنهم من التابعين ، أما لمن بعدهم وبعد تدوين الأحاديث كلها

تقريبا فالأكثرون أنها لا تجوز وهو الصحيح . أما في مجالس الفقه والتذكير ونحو ذلك فتجوز الرواية بالمعني مع تحري اللفظ قدر الإمكان ويستحسن أن يقرأ من كتاب إن لم يكن يحفظ الحديث بلفظه .

244_ رواية الحديث مختصرا ومُقطَّعا: اختُلف في ذلك فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الأصح والأقرب وجري عليه عمل أكابر الأئمة وعمل البخاري في صحيحه أقرب مثال.

245_ إن كان الراوي يروي الحديث عن اثنين بلفظين مختلفين والمعني واحد: يجوز أن يذكر رواية أحدهما بلفظها ويبين أن رواية الآخر بمعناها.

246_ تغيير قال رسول الله إلي قال النبي والعكس: اختُلف في ذلك فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح وجري عليه العمل.

247_ غريب الحديث: هو تفسير ما يُستغرب من ألفاظ بعض الحديث ويُجهل معناه عند البعض ، وذلك يختلف باختلاف الزمان ، فما جهله التابعون من ألفاظ كان قليلا جدا بالمقارنة بمن بعدهم ، لذلك تجد كتب غريب الحديث كانت صغيرة في بدايتها ثم أخذت تزيد قرنا بعد قرنا حتي صار فيها مجلدات ، وهي باللغة والفقه أقرب . وليس كل حديث في كتب الغريب يعني أنه صحيح بالضرورة .

248_ الإسناد العالي والنازل: هو عدد الرواة بين الراوي والصحابي ، فمن كان بينه وبين الصحابي أربعة فهو عالي مقارنة بمن بينه وبين الصحابي خمسة ، ولا علاقة لذلك بالصحة والضعف ، وكم من حديث نازل صحيح وحديث عال ضعيف .

- 249_ الإسناد المسلسل: أن يتسلسل شئ معين في كل رواة الحديث ، كأن يقول الصحابي أخذ النبي بيدي فقال كذا ، ويتتابع الرواة على هذا النبي بيدي فقال كذا ، ويتتابع الرواة على هذا الفعل ، ولا علاقة لذلك بالصحة والضعف .
 - 250_رواية الأكابر عن الأصاغر: أن يروي الأكبر سنا عن الأصغر، أو أن يروي الأكبر مقاما عن الأقل، ويدخل في ذلك رواية صحابي عن تابعي، ولا علاقة لكل ذلك بالصحة والضعف، لكن المتم الأئمة بذلك كي لا يظن ظان أن الإسناد مقلوب.
 - 251_ المدَّبج ورواية الأقران: المدبج هو أن يروي اثنان من الأقران عن بعضهما، أما إن روي أحدهما عن الآخر فقط فهو رواية أقران وليس مدبجا.
- 252 السابق واللاحق: هو أن يروي اثنان عن شيخ واحد لكن بينهما مدة كبيرة ، كأن يروي أحمد عن شيخ وعمره ثلاثون عاما ، ثم يأتي خالد ويروي عن نفس الشيخ لكن وعمره ستون عاما ، فأحمد وخالد يرويان عن نفس الشيخ لكن بينهما ثلاثون عاما .
 - 253_ طبقات التابعين: التابعون هم من أخذوا عن الصحابة ، وآخرهم من لقي أنس بن مالك وابن أبي أوفي والسائب بن يزيد ، وقسّمهم الأئمة على طبقات فمنهم من جعلها ثلاث طبقات وفصّلها بعضهم وجعلها خمس عشرة طبقة ، وكل ذلك تقسيم شبه نظري لا يغير كبير شئ من التصحيح والتضعيف .
 - 254_ المتفق والمفترق: وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم وأشخاصهم مختلفة.

ومن أمثلة ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوي والخليل بن أحمد المزني البصري .

_ وقد تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأسماء أجدادهم ، مثل أحمد بن جعفر بن حمدان وهم أربعة متعاصرون .

_ ومن ذلك أن تتفق الكنية والنسبة معا. ومن ذلك أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة. ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكنية آبائهم. وعلي كل فيدخل في ذلك كل ما يقاربه من أسماء تشتبه وتختلف الأشخاص. ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي.

255_ المؤتلف والمختلف: أن تتفق الأسماء في الكتابة وتختلف في النطق ، مثل سَلَام وسلَّام . ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب المؤتلف والمختلف لابن نقطة ، والمشتبه للذهبي ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر .

256_ المتشابه: يشمل المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف.

257_ المشتبه المقلوب: هو ما يشتبه على القارئ فقط ، كأن يبدل الوليد بن مسلم فيقول مسلم بن الوليد وهما شخصان مختلفان. ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادى ، وتكملته تالى التلخيص للخطيب أيضا.

258_ المُهمَل: أن يروي الراوي عن رجل ويسميه لكن الاسم يشترك فيه أكثر من واحد ولا يبين أيهما يقصد. وأهمية ذلك تظهر خاصة إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا. ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب المكمل في بيان المهمل للخطيب البغدادي.

- 259_ المبهم: أن يُذكر أحد في الإسناد أو المتن بدون التعريف بمن هو كأن يقول حدثنا رجل ثقة ، أو حَدَث مع فلان كذا وكذا ولا يسميه. وإن كان الإبهام في الإسناد فتتوقف الصحة والضعف علي معرفته، وإن كان في المتن فلا يضر.
 - 260_ الوحدان : من لم يرو عنه إلا راو واحد وسبق الكلام عنهم . أما وحدان الصحابة فلا خلاف في قبول روايتهم . ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب المنفردات والوحدان للإمام مسلم .
- 261_ معرفة الكني والألقاب والصفات: وذلك لأن بعض الرواة كان يذكرهم بعض من يروي عنهم بكنيتهم أو ألقابهم ونحو ذلك ، وقد تشترك الكني والألقاب لعدة رواة. ومن أشهر المؤلفات في ذلك كتاب موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي.
 - 262_ المفردات من الأسماء والكني والألقاب: وهي أسماء وكني وألقاب نادرا أن يشترك فيها اثنان ، ومن ذلك أحمد بن عجيان والصنابح بن الأعسر من الصحابة .
- 263_ معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم: وهم بعض الرواة يُذكرون دائما تقريبا بكنيتهم لكن في مواضع قليلة يذكرهم بعض الرواة بأسمائهم فقد يشتبه الأمر علي البعض فيظنهم شخصين مختلفين. ومن أشهر ذلك ابن جريج فنادرا أن يذكره أحد باسمه وهو عبد الملك بن عبد العزيز. ومن أشهر المؤلفات في ذلك كتاب الكني والأسماء للدولابي.

- 264_ معرفة الألقاب: هو معرفة ألقاب الرواة حتى يُعرف سواء ذُكر باسمه أو لقبه ، وكذلك معرفة من اشتهروا بألقابهم دون أسمائهم كغنجار ومشكدانة ومطين الحضرمي وثلاثتهم ثقات. ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب نزهة الألباب لابن حجر.
- 265_ معرفة المنسوبين إلي غير آبائهم: كمن ينسب إلي أمه مثل بلال بن حمامة من الصحابة ، وكمن ينسب إلي جده كأبي عبيدة بن الجراح ، وكمن ينسب إلي جده كأبي عبيدة بن الجراح ، وكمن ينسب إلي غير ذلك كالحسن بن دينار ودينار زوج أمه .
- 266_ معرفة النسبة التي علي غير ظاهرها: مثل أبو مسعود البدري من الصحابة ولم يشهد بدرا وإنما نسبه بدريا لأنه كان ساكنا ببدر ، ونحو ذلك . ومن أشهر المؤلفات فيه كتاب اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير .
- 267_ معرفة تواريخ الرواة: وهو معرفة تواريخ مواليد الرواة ووفياتهم وسماعهم من الشيوخ ورحلاتهم وأوقاتها ونحو ذلك. والمؤلفات فيه كثيرة بل ويدخل فيه كذلك كتب العلل والتراجم والطبقات والتاريخ.
 - 268_ معرفة بلاد الرواة وأوطانهم: ويدخل ذلك في تاريخ الرواة ومعرفة أوطانهم والبلاد التي سافروا إليها ونحو ذلك، ويستفاد منه في التفريق بين الرواة المشابهين ومعرفة اللقاء والسماع ونحو ذلك، ومن المؤلفات فيه كتاب الأنساب للسمعاني ومعجم البلدان للحموي.
- 269_ معرفة الطبقات: والطبقة هم أناس يتقاربون في السن أو الإسناد، والمؤلفات فيه كثيرة وأشهرها طبقات ابن سعد وسير أعلام النبلاء للذهبي.

270_ أخيرا: تركت بعض الأمور التي ذكرها السابقون في علوم الحديث لعدم فائدتها عمليا اليوم خاصة ، مثل آداب الكتابة وآداب المحدث والراوي ، وآداب التحديث ومجالس الإملاء ، وآداب حفظ الكتاب ، ونحو ذلك من أمور . فلا علاقة لها بالتصحيح والتضعيف ، ولا قيمة عملية لها اليوم خاصة ، فآثرت عدم حشو الكتاب بها .

ومن أراد القراءة فيها فليرجع لما كُتب في ذلك ومن أهمه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب البغدادي ، و(جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله) لابن عبد البر .

__ كتب سابقة:

1_ الكامل في السُّنن ، أول كتاب على الإطلاق يجمع السنة النبوية كلها ، بكل من رواها من الصحابة ، بكل ألفاظها ومتونها المختلفة ، من أصح الصحيح إلى أضعف الضعيف ، مع الحكم على جميع الأحاديث ، وفيه (63,000) ثلاثة وستون ألف حديث / الإصدار الرابع

2_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث (الإيمان معرفةٌ وقولٌ وعمل) وحديث (النظر إلي وجه عليٍّ عبادة) وبيان معناه وحديث (أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها) وتصحيح الأئمة له

[2] الكامل في الأحاديث الضعيفة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث
الضعيفة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

4_ الكامل في الأحاديث المتروكة والمكذوبة / الإصدار الثالث / إصدار جديد يحوي متون الأحاديث المتروكة والمكذوبة بغير تكرار لأسانيدها ولمن رواها من الصحابة

5_ الكامل في أحاديث فضل الصلاة على النبي / 160 حديث

6_ الكامل في أحاديث فضائل الصحابة / 4900 حديث

7_ الكامل في أحاديث فضائل آل البيت لقرابتهم من النبي / 1700 حديث
8_ الكامل في أحاديث فضائل أبي بكر الصديق / 800 حديث

- 9_ الكامل في أحاديث فضائل عمر بن الخطاب / 600 حديث 10_ الكامل في أحاديث فضائل عثمان بن عفان / 350 حديث 11_ الكامل في أحاديث فضائل على بن أبي طالب / 950 حديث
- 12_ الكامل في أحاديث فضائل معاوية بن أبي سفيان / 100 حديث 13_ الكامل في أحاديث أحبِّ الصحابة إلى النبي / 40 حديث
- 14_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اطلبوا الخير عند حِسان الوجوه من (20) طريقا عن النبي وبيان معناه
 - 15_ الكامل في أحاديث أشراط الساعة الصغري / 3700 حديث 16_ الكامل في تواتر حديث مهديّ آخر الزمان من (30) طريقا مختلفا إلى النبي
- 17_ الكامل في أحاديث زواج النبي من (25) امرأة وطلق عشرة وارتدت واحدة وما تبع ذلك من أقاويل / 200 حديث
 - 18_ الكامل في أحاديث ما كان لدي النبي من مِلك يمين وما تبع ذلك من أقاويل / 60 حديث
 - 19_ الكامل في تواتر حديث رجم الزاني المحصن من (65) طريقا مختلفا إلى النبي

20_ الكامل في تفاصيل حديث غفر الله لبغيِّ بسقيا كلب وبيان أنه ورد في غفران الصغائر وأن كلمة بغي تطلق لغويا علي من زنت مرة واحدة / 30 حديث وأثر

21_ الكامل في أحاديث المتعة وأيما رجل وامرأة تمتّعا فعِشرة ما بينهما ثلاثة أيام وأنها أبيحت للصحابة فقط وما تبع ذلك من أقاويل / 90 حديث

22_ الكامل في أحاديث زواج النبي من عائشة وعمرها (6) ست سنوات ودخل بها وعمرها (9) تسع سنوات وعمره (54) أربعة وخمسين عاما / 100 حديث

23_ الكامل في أحاديث لعن النبي المتبرجات من النساء وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 200 حديث

26_ الكامل في شهرة حديث يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار عن (7) سبعة من الصحابة عن النبي وجواب عائشة علي نفسها

27_ الكامل في أحاديث لا تؤمُّ امرأةٌ رجلا ولو من وراء ستار / 60 حديث

28_ الكامل في أحاديث خلقت المرأة من ضلع أعوج فدارِها تعِش بها ولن يفلح قوم ولوا أمرهم المرأة وما في معناه / 50 حديث

29_ الكامل في أحاديث أذِن النبي في ضرب النساء ولا ترفع عصاك عن أهلك / 50 حديث

30_ الكامل في أحاديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها ولا تُقبل لها حسنة إن باتت وزوجها عليها غاضب وما في معناه وما تبعها من أقاويل / 150 حديث

31_ الكامل في تواتر حديث لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها لما عظّم الله عليها من حقه ، من (20) طريقا مختلفا إلي النبي ، وما تبعه من أقاويل

32_ الكامل في شهرة حديث لا يجوز لامرأة أمر في مالها إلا بإذن زوجها ، من (9) تسع طرق مختلفة إلى النبي ، وما تبعه من أقاويل

33_ الكامل في أحاديث كان النبي لا يصافح النساء وإن صافح وضع علي يده ثوبا / 25 حديث

34_ الكامل في تواتر حديث أكثر أهل النار النساء ، من (20) طريقا مختلفا إلى النبي ، وما تبعه من أقاويل

35_ الكامل في أحاديث كان النبي يقبِّل نساءه وهو صائم وقدرته على ملك نفسه وحديث عائشة كان النبي يقبِّلني ويمصُّ لساني / 40 حديث

36_ الكامل في أحاديث كان النبي يباشر نساءه وهي حائض وعلي فرجِها خِرقة / 40 حديث

37_ الكامل في أحاديث نهي النبي النساء عن الخروج لغير ضرورة وقال ارجعن مأزورات غير مأجورات وما في معناه / 100 حديث

38_ الكامل في أحاديث أن النبي قام لجنازة يهودي وقال إنما قمنا للملائكة وإعظاما للذي يقبض الأرواح / 20 حديث

39_ الكامل في أحاديث أشراط الساعة الكبري / 500 حديث 40_ الكامل في تواتر حديث دابة آخر الزمان من (30) طريقا مختلفا إلى النبي

 45_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حفظ علي أمتي أربعين حديثا ومن حسّنه وعمل به من الأئمة

46_ الكامل في آيات وأحاديث وصف من لم يسلم بالسفهاء والكلاب والحمير والأنعام والقردة والخنازير وأظلم الناس وأشرِّ الناس إلي آخر ما ورد من أوصاف / 300 آية وحديث

47_ الكامل في أحاديث قول أبي طالب للنبي إن قومك أنصفوك يقولون لك لا تسبهم ولا تشتمهم ولا تستمهم ولا تستمهم ولا تسفههم ولا تقتحم مجالسهم حتى لا يسبوك ويشتموك ويؤذوك / 200 حديث

48_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الفتنة في قوله تعالى (والفتنة أكبر من القتل) المراد بها الكفر / أي أن الكفر والشرك أعظم عند الله من القتل

49_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث قصة الغرانيق وذِكر (25) صحابي وتابعي وإمام ممن قبِلوها وفسّروا بها القرآن

50_ الكامل في أحاديث كان النبي يخيّر المشركين بين الإسلام والقتل فمن أسلم تركه ومن أبي قتله ونقل الإجماع علي ذلك وأن ما قبله منسوخ / 350 حديث و50 أثر

51_ الكامل في أحاديث شروط أهل الذمة وإيجاب عدم مساواتهم بالمسلمين وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 900 حديث

52_ الكامل في تواتر حديث لا يُقتل مسلم بكافر قصاصا وإن قتله عامدا وإنما له الدية فقط من (19) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

53_ الكامل في تواتر حديث لا يرث الكافر من المسلم شيئا من (13) طريقا مختلفا إلى النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

54_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث دية الكتابيّ نصف دية المسلم من خمسة طرق ثابتة عن النبي وما تبع ذلك من أقاويل ونفاق وحروب

55_ الكامل في أحاديث من جهر بتكذيب النبي أو قال ديننا خيرٌ من دين الإسلام يُقتل وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 100 حديث

56_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن المرأة التي وضعت السم للنبي في الشاة قتلها النبي وصَلَبَها

57_ الكامل في تواتر حديث من أسلم ثم تنصّر أو تهوّد أو كفر فاقتلوه من (40) طريقا مختلفا إلى النبي ونقل الإجماع على ذلك وبيان اختلاف حد الردة عن حد المحاربة وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

58_ الكامل في تواتر حديث أخرجوا اليهود والنصاري من جزيرة العرب ولا يسكنها إلا مسلم من (14) طريقا مختلفا إلي النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

59_ الكامل في أحاديث من أبي الإسلام فخذوا منه الجزية والخَرَاج ثلاثة أضعاف ما علي المسلم واجعلوا عليهم الذل والصَّغار وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 200 حديث

60_ الكامل في أحاديث من أبي الجزية والخَرَاج وشروط أهل الذمة أو خالفها حكم فيهم النبي بالقتل وأخذ أموالهم غنائم ونسائهم وأطفالهم سبايا وما تبعها من أقاويل ونفاق وحروب / 250 حديث

61_ الكامل في شهرة حديث أمرنا النبي أن نكشف عن فرج الغلام فمن نبت شعر عانته قتلناه ومن لم ينبت شعر عانته ومن لم ينبت شعر عانته جعلناه في الغنائم السبايا من (10) طرق مختلفة إلى النبي وما تبعه من أقاويل ونفاق وحروب

62_ الكامل في أحاديث من شهد الشهادتين فهو مسلم له الجنة خالدا فيها وله مثل عشرة أضعاف أهل الدنيا جميعا وإن قتل وزني وسرق ومن لم يشهدهما فهو كافر مخلد في الجحيم وإن لم يؤذ إنسانا ولا حيوانا / 800 حديث

63_ الكامل في أحاديث لا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ولا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمة / 150 حديث 64_ الكامل في أحاديث أن قوله تعالى (لتجدن أقربهم مودة) نزل في أناس من أهل الكتاب لما سمعوا القرآن آمنوا به وبالنبى / 80 حديث

65_ الكامل في أحاديث نُهِينا أن نستغفر لمن لم يمت مسلما وحيثما مررتَ بقبر كافر فبشّره بالنار / 70 حديث

66_ الكامل في تواتر حديث استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي من (24) طريقا مختلفا إلى النبي وأن حديث إحياء أبوي النبي حديث آحاد بإسناد مسلسل بالكذابين والمجهولين

67_ الكامل في شهرة حديث أن أبا نبي الله إبراهيم في النار من تسع طرق مختلفة إلى النبي

68_ الكامل في تواتر حديث أطفال المشركين في النار والوائدة والموءودة في النار من (10) عشر طرق مختلفة إلى النبي

69_ الكامل في تواتر حديث سُئل النبي عن قتل أطفال المشركين فقال نعم هم من أهليهم من (11) طريقا مختلفا إلي النبي وبيانه

70_ الكامل في أحاديث إباحة التألّي على الله وأمثلة من تألّي الصحابة على الله أمام النبي وأحاديث النهي عنه والجمع بينهما / 70 حديث

71_ الكامل في أحاديث من رأي منكم منكرا فليغيّره وإن الناس إذا رأوا منكرا فلم يغيروه عمَّهم الله بالعقاب / 700 حديث

72_ الكامل في أحاديث لا تصاحب إلا مؤمنا ولا يأكل طعامك إلا تقيّ ومن جالس أهل المعاصي لعنه الله / 50 حديث

73_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس ومن خلع جلباب الحياء فلا غيبة له من (10) عشر طرق عن النبي

74_ الكامل في تواتر حديث أيما امرئ سببتُه أو شتمتُه أو آذيته أو جلدته بغير حق فاللهم اجعلها له زكاة وكفّارة وقُربة من (20) طريقا مختلفا إلى النبي

75_ الكامل في أحاديث فضائل العرب وحب العرب إيمان وبغضهم نفاق / 100 حديث

76_ الكامل في أحاديث فضائل قريش وأن الله اصطفي قريشا على سائر الناس وحب قريش إيمان وبغضهم نفاق / 200 حديث

77_ الكامل في أحاديث أُحِلَّت لي الغنائم ومن قتل كافرا فله ماله ومتاعه وأحاديث توزيع الغنائم وأنصبتها وأسهمها / 900 حديث

78_ الكامل في أحاديث من كان النبي يعطيهم المال للبقاء على الإسلام وقولهم كنا نبغض النبي فظلَّ يعطينا المال حتى صار أحبَّ الناس إلينا / 50 حديث

79_ الكامل في أحاديث إن خُمُس الغنائم لله ورسوله وأحلَّ الله للنبي أن يصطفي لنفسه ما يشاء من الغنائم والسبايا / 100 حديث

80_ الكامل في أحاديث اغزوا تغنموا النساء الحِسان ومن لم يرض بحكم النبي قال لأقتلنَّ رجالهم ولأسبينَّ نساءهم وأطفالهم وأحاديث توزيعهم كجزء من الغنائم كتوزيع المال والمتاع / 300 حديث

81_ الكامل في أحاديث نقل العبد من سيد إلى سيد أفضل في الأجر وأعظم عند الله من عتقه ونقل الإجماع أن عتق العبيد ليس بواجب ولا فرض / 950 حديث

82_ الكامل في أحاديث لا يُقتل حرٌ بعبد قصاصا وإن قتله عامدا وعورة الأمَة المملوكة من السرة إلى الركبة وباقي الأحكام التي تختلف بين الحر والعبد / 250 حديث

83_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من عشق فعف فمات مات شهيدا وبيان معناه ومن صححه من الأئمة

84_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من حدث حديثا فعطس عنده فهو حق وبيان معناه ومن حسّنه وضعّفه من الأئمة وإنكارهم على من قال أنه متروك أو مكذوب

85_ الكامل في أسانيد وتضعيف حديث نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام وتضعيف الأئمة له وإنكارهم على من قال أنه متروك أو مكذوب

86_ الكامل في تواتر حديث لا تأتوا النساء في أدبارهن ولعن الله من أتي امرأته في دبرها من (19) طريقا مختلفا إلى النبي

87_ الكامل في تواتر حديث الشؤم في الدار والمرأة والفرس عن (9) تسعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم علي عائشة

88_ الكامل في تواتر حديث شهادة امرأتين تساوي شهادة رجل واحد وشهادة المرأة نصف شهادة الرجل وإن كانت أصدق الناس وأوثقهم في رواية الحديث النبوي

89_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث إذا أتي الرجل امرأته فليستترا ولا يتجردا تجرد العِيرَين ونقل الإجماع أن عدم تعري الزوجين عند الجماع مستحب

90_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا يدخل الجنة ديوث من سبعة طرق عن النبي

91_ الكامل في شهرة حديث لعن الله المحَلِّل والمحَلَّل له من (8) ثمانية طرق مختلفة إلي النبي

92_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ومن حسّنه من الأئمة والإنكار على من منع العمل به

93_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبري وجبت له شفاعتي ومن صححه من الأئمة وإنكارهم على من قال أنه ضعيف أو متروك

94_ الكامل في أحاديث مِصر وحديث إذا رأيت فيها رجلين يقتتلان في موضع لبِنة فاخرج منها / 60 حديث

95_ الكامل في أحاديث الشام ودمشق واليمن وأحاديث الشام صفوة الله من بلاده وخير جُندِه / 200 حديث

96_ الكامل في أحاديث العراق والبصرة والكوفة وكربلاء / 120 حديث 97_ الكامل في أحاديث قزوين وعسقلان والقسطنطينية وخراسان ومَرو / 90 حديث

98_ الكامل في أحاديث سجود الشمس تحت العرش في الليل كل يوم والكلام عما فيها من معارضة لقوانين علم الفلك

99_ الكامل في أحاديث الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار وفعل النبي لذلك (10) عشر سنين وجواب مُنكِري الاستنجاء بالمنديل على أنفسهم / 40 حديث

100_ الكامل في أحاديث الأمر بقتل الكلاب صغيرها وكبيرها أبيضها وأسودها حتى الكلاب الأليفة وكلاب الحراسة والكلام عما نُسِخ من ذلك / 120 حديث

101_ الكامل في تواتر حديث من اقتني كلبا غير كلب الصيد والحراسة نقص من أجره كل يوم قيراط من (14) طريقا مختلفا إلى النبي

102_ الكامل في تقريب (سنن ابن ماجة) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

103_ الكامل في أحاديث (سنن ابن ماجة) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 140 حديث

104_ الكامل في تقريب (سنن الترمذي) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم على كل حديث والإبقاء على ما فيه من الأقوال الفقهية وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

105_ الكامل في أحاديث (سنن الترمذي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 50 حديث

106_ الكامل في تواتر حديث الميت يُعَذَّبُ بما نِيح عليه عن (7) سبعة من الصحابة عن النبي وإنكارهم على عائشة

107_ الكامل في تواتر حديث أن النبي بال قائما عن عشرة من الصحابة وإنكارهم علي عائشة

108_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن لا يُقتل مسلمٌ بكافر قصاصا وإن كان معاهدا غير محارب مع ذِكر (50) صحابيا وإماما منهم مع بيان تناقض أبي حنيفة في المسألة وجوابه علي نفسه

109_ الكامل في زوائد كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي وما تفرد به عن كتب الرواية / 700 حديث

110_ الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الأول / 2500 إسناد

111_ الكامل في أحاديث الصلاة وما ورد في فرضها وفضلها وكيفيتها وآدابها / 5700 حديث

112_ الكامل في أحاديث قتل تارك الصلاة ونقل الإجماع أن تارك الصلاة يُقتل أو يُحبس ويُضرب حتى يصلى / 90 حديث 113_ الكامل في أحاديث الوضوء وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 1000 حديث 114_ الكامل في تواتر حديث الأذنان من الرأس في الوضوء من (16) طريقا مختلفا إلى النبي

115_ الكامل في أحاديث الأذان وما ورد في فرضه وفضله وكيفيته وآدابه / 390 حديث

116_ الكامل في أحاديث الجماعة والصف الأول للرجال في الصلاة وما ورد في ذلك من فضل وآداب / 340 حديث

> 117_ الكامل في أحاديث القراءة خلف الإمام في الصلاة / 85 حديث 118_ الكامل في أحاديث المسح على الخفين في الوضوء / 170 حديث

119_ الكامل في أحاديث التيمم وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 90 حديث 120_ الكامل في أحاديث سجود السهو في الصلاة وما ورد في كيفيته وآدابه / 60 حديث

121_ الكامل في أحاديث صلوات النوافل وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 980 حديث 122_ الكامل في أحاديث المساجد وما ورد في بنائها وفضلها وآدابها / 1000 حديث

123_ الكامل في أحاديث القنوت في الصلاة وما ورد في فضله وآدابه / 70 حديث

124_ الكامل في أحاديث الوتر والتهجد وقيام الليل وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه / 870 حديث

125_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وبيان من صححه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعفه

126_ الكامل في أحاديث السواك وما ورد في فضله وآدابه / 170 حديث 127_ الكامل في أحاديث صلاة الجنازة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 380 حديث

128_ الكامل في أحاديث صلاة الاستسقاء وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 50 حديث 129_ الكامل في أحاديث صلاة الاستخارة وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 10 أحاديث

130_ الكامل في أحاديث صلاة التسابيح وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها وتصحيح أكثر من (20) إماما لها

133_ الكامل في أحاديث صلاة الكسوف والخسوف وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 100 حديث 134_ الكامل في أحاديث صلاة العيدين وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 115 حديث 135_ الكامل في أحاديث صلاة الضحي وما ورد في فضلها وكيفيتها وآدابها / 125 حديث

136_ الكامل في أحاديث رجم الزاني مع بيان أن تحريم الزني أمر شرعي وليس طبيا أو لمنع اختلاط النسل بسبب إباحة نكاح المتعة (20) سنة في أول الإسلام / 180 حديث

137_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث لا توفي المرأة حق زوجها وإن سال جسمه دما وصديدا فلحسته بلسانها وتصحيح الأئمة له وبيان أن الحجة الوحيدة لمن ضعفه أنه لا يعجبهم

138_ الكامل في أحاديث سبب نزول آية (لا إكراه في الدين) وبيان أنها نزلت في اليهود والنصاري وليس في عموم المشركين والمرتدين والفاسقين / 85 حديث وأثر

139_ الكامل في تواتر حديث من كنتُ مولاه فعليُّ بن أبي طالب مولاه من (40) طريقا مختلفا إلى النبي

140_ الكامل في آيات وأحاديث وإجماع إن الدين عند الله الإسلام ولا يدخل الجنة إلا مسلم وحيثما مررت بقبر كافر فبشّره بالنار وما ورد في هذه المعاني / 1300 آية وحديث

141_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الطير من (40) طريقا إلى النبي ومن صححه من الأئمة وبيان تعنت بعض المحدثين في قبول أحاديث فضائل على بن أبي طالب

142_ الكامل في أحاديث بعثني ربي بكسر المعازف والمزامير وبيان اختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 120 حديث / مع بيان وتنبيه حول سرقة بعض كتب الكامل ونسبتها لغير صاحبها

143_ الكامل في أحاديث حرم النبي الغناء ولعن المغنيّ والمغنيّ له مع بيان اختلاف حكم المغنية الحرة عن المغنية الأمّة المملوكة واختلاف حكم الغناء عن حكم المعازف / 100 حديث

144_ الكامل في أحاديث الخمر وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود وبيان عدم امتناع الصحابة عنها قبل تحريمها / 700 حديث

145_ الكامل في تواتر حديث ما أسكر كثيره فقليله حرام من (19) طريقا مختلفا إلى النبي

146_ الكامل في تواتر حديث من شرب الخمر أربع مرات فاقتلوه من (15) طريقا مختلفا إلى النبي وبيان اختلاف الأئمة في نَسخِه

147_ الكامل في أحاديث السرقة وما ورد فيها من تحريم وذم وعقوبة ووعيد وحدود بقطع الأيدي والأرجل / 650 حديث

148_ الكامل في أحاديث حد السرقة وما ورد فيه من مقادير وقطع الأيدي والأرجل ونقل الإجماع على ذلك / 140 حديث

149_ الكامل في أحاديث عمل قوم لوط وما ورد فيه من تحريم وذم ووعيد وعقوبة وحدود مع بيان أن تحريم ذلك أمر شرعي وليس طبي / 100 حديث

150_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اقتلوا الفاعل والمفعول به في عمل قوم لوط مع بيان اختلاف الصحابة والأئمة في حده بين الرجم والقتل والحرق

151_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من وقع علي بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ومن صحّحه من الأئمة والجواب عن حجج من ضعّفه

152_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدُوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين

153_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث المرأة تُقبِل وتُدبِر في صورة شيطان فمن وجد ذلك فليأت امرأته ونصرة الإمام مسلم في تصحيحه وبيان تعنت وجهالة مخالفيه

154_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث صدقك وهو كذوب وبيان فائدته الفقهية في عدم اعتبار الحالات الفردية في القواعد العامة

155_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة على حد الردّة وأنه على مجرد الخروج من الإسلام بقول أو فعل مع ذِكر (150) صحابي وإمام منهم وبيان سبب إخفار الجُدد لكثير من آثار وإجماعات الصحابة والأئمة

156_ الكامل في تقريب (سنن الدارمي) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه

157_ الكامل في أحاديث (سنن الدارمي) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان أن ليس فيه حديث متروك أو مكذوب / 10 أحاديث

158_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث خلق الله التربة يوم السبت ومن صححه من الأئمة ونصرة الإمام مسلم على تعنت مخالفيه

159_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث النساء شقائق الرجال وبيان أنه ورد مخصوصا مقصورا على الجِماع وتشابه الأبناء مع الآباء والأمهات بالوراثة

160_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث على بن أبي طالب سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغُرِّ المُحجَّلين من خمس طرق عن النبي

161_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يتجلَّى الله يوم القيامة لعباده عامة ويتجلي لأبي بكر خاصة من خمس طرق عن النبي

162_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن الزهرة فتنت المَلَكين هاروت وماروت فمسخها الله كوكبا ومن صححه من الأئمة ومن قال به من الصحابة

163_ الكامل في إعادة النظر في حديث نباتُ الشَّعرِ في الأنفِ أمانٌ من الجُذام وإثبات صحته وجوابي على نفسي وحججي حين ضعّفتُه

164_ الكامل في تقريب (صحيح ابن حبان) بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان عدم وجود حديث ضعيف فيه ونصرة الإمام ابن حبان علي تعنت مخالفيه

165_ الكامل في تقريب (الأدب المفرد) للبخاري بحذف الأسانيد مع بيان الحكم علي كل حديث وبيان أن ليس فيه إلا ستة أحاديث ضعيفة فقط وبيان جواز العمل بالضعيف والضعيف جدا

166_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة على الخِمار وتحريم إظهار المرأة لشئ من جسدها سوي الوجه والكفين على الأكثر مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم وكشف جهالة الحدثاء الأغرار

167_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة على جواز ضرب الرجل امرأته باليد والعصا مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم وبيان أن معني النشوز هو العصيان بالقول أو الفعل وكشف جهالة الحُدثَاء الأغرار

168_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن آيات (قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا) و لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) و (إن جنحوا للسلم فاجنح لها) وأشباهها منسوخة في المشركين ومخصوصة بمزيد أحكام في أهل الكتاب مع ذِكر (120) صحابي وإمام منهم و (280) مثالا من آثارهم وأقوالهم

169_ الكامل في تقريب (الجامع الصغير وزيادته) للسيوطي ببيان الحكم علي كل حديث وإصلاح ما أفسده المتعنتون في الحكم علي أحاديثه ورفع نسبة الصحيح فيه من (55 %) إلي (90 %) مع تشكيل جميع ما في الكتاب من أحاديث / 14500 حديث

170_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وتصحيح أكثر من (15) إماما له وبيان الأسباب الحديثية لتعنت كثير من المعاصرين في الحكم على الأحاديث

171_ الكامل في أحاديث (مسند أحمد) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (95 %) من أحاديثه

172_ الكامل في أحاديث (سنن أبي داود) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (98 %) من أحاديثه

173_ الكامل في أحاديث (مستدرك الحاكم) التي قيل أنها متروكة أو مكذوبة مع إثبات خطأ ذلك وبيان عدم وجود حديث متروك أو مكذوب فيه وأن نسبة الصحيح فيه لا تقل عن (99 %) من أحاديثه

174_ الكامل في أسانيد وتضعيف حديث لا تعلموهن الكتابة وبيان أنه ليس بمتروك ولا مكذوب وأنه ورد في النهي عن تعليم المغنيات

175_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث عوِّدوا نساءكم المغزل ونِعمَ لهو المرأة المغزل من سبعة طرق عن النبي وبيان معناه

176_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث ينادي منادٍ يوم القيامة غضوا أبصاركم عن فاطمة بنت محد حتى تمر على الصراط من سبعة طرق عن النبي ومن حسّنه من الأئمة والجواب عن تعنت من لم يعجبهم الحديث

177_ الكامل في تواتر حديث الفخذ من العورة من (12) طريقا مختلفا إلى النبي وذِكر (40) إماما ممن صححوه واحتجوا به مع بيان شدة ضعف ما خالفه

178_ الكامل في تواتر حديث أوتيت القرآن ومثله معه من (13) طريقا مختلفا إلى النبي وذِكر (50) إماما ممن صححوه مع بيان (10) أوجه عقلية لوجود وحي مرويًّ غير القرآن

179_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث اعرضوا حديثي على القرآن من (9) تسعة طرق عن النبي وبيان سبب وروده وأن النبي قاله في روايات المجهولين غير معروفي العدالة والعلم والثقة

180_ الكامل في إثبات تصحيح (35) خمسة وثلاثين إماما منهم ابن معين لحديث أنا مدينة العلم وعلى بن أبي طالب بابها وبيان اتباع من ضعفوه لتعنتات العقيلي وجهالات ابن تيمية

181_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث النظر إلي وجه علي بن أبي طالب عبادة من (20) طريقا عن النبي وتصحيح (10) عشرة أئمة له وبيان اتباع من ضعّفوه لتعنتات ابن حبان وجهالات ابن الجوزي

182_ الكامل في أحاديث البدع والأهواء وما ورد فيها من نهي وذم ووعيد وأحاديث اتباع السنن وما ورد فيها من أمر وفضل ووعد / 1300 حديث

183_ الكامل في أحاديث القَدَر وأن الله قدّر كل شئ قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وأحاديث القدرية نفاة القدر وما ورد فيهم من ذم ولعن ووعيد / 390 حديث

184_ الكامل في أحاديث المرجئة القائلين أن الإيمان قول بلا عمل وما ورد فيهم من ذم ولعن ووعيد / 30 حديث

185_ الكامل في أحاديث الخوارج وما ورد فيهم من ذم ولعن ووعيد وأحاديث بيان أن أصل الخوارج هو رفض أحكام النبي وإن لم يقتلوا أحدا / 75 حديث

186_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من وقّر صاحب بدعة فقد أعان علي هدم الإسلام من (8) ثمانية طرق عن النبي وبيان تهاون من ضعّفوه في جمع طرقه وأسانيده

187_ الكامل في أحاديث صفة الجنة وما ورد فيها من نعيم وطعام وشراب وجِماع وحور عين ودرجات وخلود ونظر إلى وجه الله / 600 حديث

188_ الكامل في أحاديث صفة النار وما ورد فيها من وعيد وعذاب ودرجات وخلود / 250 حديث

189_ الكامل في أحاديث علم القرآن والسنن وما ورد في تعلمه وتعليمه من أمر وفضل ووعد وفي الجهل به من نهي وذم ووعيد / 1400 حديث

190_ الكامل في أحاديث وإن أفتاك المفتون وبيان ما في نصوصها أن الإثم ما حاك في صدرك أنه حرام وإن أفتاك المفتون أنه حلال فإن قلب المسلم الورع لا يسكن للحرام / 20 حديث

191_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم من (40) طريقا عن النبى مع بيان الفرق الجوهري بين علم الدين واختلافه وعلم المادة وثبوته

192_ الكامل في أحاديث احرقوني لئن قدر الله أن يجمعني ليعذبني وبيان أن معناه من التقدير وليس القدرة كقول نبي الله يونس (فظن أن لن نقدر عليه) وأن الرجل كان مشركا وآمن قبل موته / 25 حديث وأثر

193_ الكامل في أحاديث فضل العقل ومكانته ومدحه مع بيان إمكانية استقلال العقل بمعرفة الحسن والقبيح والمحمود والمذموم / 80 حديث

194_ الكامل في أحاديث تبرّك الصحابة بعَرَق النبي ودمه ووضوئه وريقه ونخامته وملابسه وأوانيه وبصاقه وأظافره / 100 حديث

195_ الكامل في أحاديث الأبدال وما ورد في فضلهم وبيان اتفاق الأئمة على وجود الأبدال مع ذكر (40) إماما ممن آمنوا بذلك منهم الشافعي وابن حنبل / 20 حديث و60 أثر

196_ الكامل في أحاديث الزهد والفقر وما ورد في ذلك من فضل ومدح ووعد وأحاديث أن الله خيّر النبي بين الغني والشبع والفقر والجوع فاختار الفقر والجوع / 750 حديث

197_ الكامل في أحاديث تقبيل الصحابة ليد النبي ورِجله وبيان استحباب الأئمة لتقبيل أيدي الأولياء والصالحين / 20 حديث

198_ الكامل في أحاديث فضائل القرآن وتلاوته وآياته وحفظه وتعلمه وتعليمه وأحاديث فضائل سور القرآن / 2000 حديث

199_ الكامل في أحاديث فضائل سورة يس وما ورد في فضل تلاوتها والمداومة عليها وقراءتها على الأموات / 40 حديث

200_ الكامل في أحاديث من حلف بغير الله فقد أشرك ومن حلف بالأمانة فليس منا / 40 حديث

201_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من زار قبر والديه في كل جمعة غُفِر له وكُتِب بَرّاً من خمس طرق عن النبي وبيان تجاهل من ضعّفوه لطرقه وأسانيده بغضا منهم للصوفية

202_ الكامل في إثبات أن قصة عمر بن الخطاب مع القبطي وعمرو بن العاص ومتي استعبدتم الناس مكذوبة كليا مع بيان ثبوت عكسها عن عمر والصحابة وتعاملهم بالعبيد والإماء

203_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أن النبي سُئل هل ينكح أهل الجنة فقال نعم دَحْماً دحما بذَكَر لا يملُّ وشهوة لا تنقطع من (8) ثمانية طرق عن النبي

204_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذِكر الله وما والاه من (7) سبعة طرق عن النبي

205_ الكامل في تواتر حديث تفترق أمتي علي (73) ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة من (14) طريقا مختلفا عن النبي

206_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم واختلاف أمتي أصحابي لكم رحمة من خمسة طرق عن النبي وبيان قيامه مقام الحديث المكذوب اختلاف أمتي رحمة

207_الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يأتي في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة يرفضون الإسلام فجاهدوهم فإنهم مشركون من (10) عشر طرق عن النبي وبيان ما خفي من طرقه ورواته

208_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن شهادة النساء في الحدود والعقوبات غير مقبولة مطلقا وإن كانت أصدق الناس وأوثقهم واتفق الجمهور أن شهادة النساء غير مقبولة في المعاملات غير المالية واتفقوا على قبولها في المعاملات المالية مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم

209_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن شهادة اليهود والنصاري والمشركين علي المسلمين غير مقبولة وشهادة المسلمين عليهم مقبولة واختلفوا في قبول شهادة اليهود والنصاري والمشركين بعضهم علي بعض مع ذِكر (140) صحابي وإمام منهم

210_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث الرايات السود من (10) طرق عن النبي وتصحيح الأئمة له مع بيان ما ورد في بعض الأحاديث من أمر باتباعها وفي بعضها النهي عن اتباعها والجمع بينهما

211_ الكامل في اتفاق جمهور الصحابة والأئمة أن تارك الصلاة يُقتل وقال الباقون يُحبس ويُضرب ضربا مبرحا حتى يصلي مع بيان اختلافهم في القدر الموجب لذلك من قائل بصلاة واحدة إلى قائل بأربع صلوات مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم

212_ الكامل في اتفاق جمهور الصحابة والأئمة أن لا يُقتل حرٌ بعبد قصاصا وإن قتله عامدا مع في الكامل في اتفاق جمهور الصحابة والأئمة أن لا يُقتل حرٌ بعبد قصاصا وإن قتله عامدا مع بيان في وراد الله عنه عنه الله وابن حنبل مع بيان ضعف من خالفهم

213_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن دية المرأة في القتل الخطأ نصف دية الرجل مع ذِكر (100) صحابي وإمام منهم

214_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة أن رأس الأمّة المملوكة وثديها وساقها ليس بعورة وليس الحجاب والجلباب عليها بفرض مع ذِكر (60) مثالا من آثارهم وأقوالهم وما تبع ذلك من أقاويل

215_ الكامل في اتفاق جمهور الصحابة والأئمة أن دية الكتابي في القتل الخطأ نصف أو ثلث دية المسلم مع ذِكر (70) صحابي وإمام منهم وبيان ضعف من خالفهم

216_ الكامل في أحاديث ذِكر الله وما ورد في فضله والأمر به والإكثار منه وأحاديث الأدعية والأذكار وما ورد في ألفاظها وفضائلها وأورادها / 6000 حديث

217_ الكامل في أحاديث الدعاء وما ورد في الأمر به والإكثار منه وما ورد في فضله وكيفيته وآدابه وأوقاته / 650 حديث

218_ الكامل في أحاديث التوبة والاستغفار وما ورد في ذلك من أمر وفضل ووعد وما في تركه من نهي وذم ووعيد مع بيان تفاصيل حديث من عيّر أخاه بذنب وحديث أصاب رجل من امرأة قُبلة / 650 حديث

219_ الكامل في أحاديث الكذب وما ورد فيه من نهي وذم ولعن ووعيد مع بيان أن الكذب هو الإخبار بخلاف الواقع ولو بغير ضرر ودخول التمثيل في ذلك / 600 حديث

220_ الكامل في تواتر حديث من سمعتموه ينشد ضالته في المسجد فقولوا لا ردها الله عليك ومن رأيتموه يبيع في المسجد فقولوا لا أربح الله تجارتك من (13) طريقا مختلفا إلى النبي

221_ الكامل في تواتر حديث اللهم املاً بيوتهم وقبورهم نارا لأنهم شغلونها عن صلاة العصر من (11) طريقا مختلفا إلي النبي

222_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث المرأة الساخط عليها زوجها لا تُقبل لها صلاة من (10) عشر طرق عن النبي وذكر (20) عشرين إماما ممن صححوه واحتجوا به

223_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث عند كل ختمة للقرآن دعوة مستجابة من (7) سبع طرق عن النبي

224_ الكامل في الأسانيد مع تفصيل كل إسناد وبيان حاله وحال رواته / الجزء الثاني / مجموع الجزء الأول والثاني (4000) إسناد

225_ الكامل في تواتر حديث أُمِرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله من (35) طريقا مختلفا إلى النبي وذِكر (135) إماما ممن صححوه وبيان اتفاق الأئمة على موافقته للقرآن مع إظهار التساؤلات حول تعصيب الإنكار على الإمام البخاري رغم موافقة جميع الأئمة له

226_ الكامل في تصحيح حديث إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان وذِكر (10) أئمة ممن صححوه وبيان تأويله وتعنت من ضعّفوه في حكمهم على الرواة وسوء أدبهم مع الأئمة

227_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يأتي في آخر الزمان قوم يكون حديثهم في مساجدهم همتهم الدنيا ليس لله فيهم حاجة من خمس طرق عن النبي ومن صححه من الأئمة

228_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث يأتي على الناس زمان ألسنتهم أحلي من العسل وقلوبهم قلوب الذئاب لأبعثنّ عليهم فتنة تدع الحليم فيهم حيرانا من (10) طرق عن النبي وبيان تعنت من ضعّفوه في حكمهم على الأحاديث

229_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث نهي النبي أن يتوضأ الرجل بماء توضأت منه امرأة وذِكر (20) إماما ممن صححوه وبيان اختلاف الأئمة في نَسخه ونقل الإجماع علي جواز وضوء الرجال والنساء بماء توضأ منه رجل 230_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أقل الربا مثل أن ينكح الرجل أمَّه من (16) طريقا عن النبي وبيان التعنت المطلق لمن ضعّفوه مع بيان الدلائل علي عدم تحريم المعاملات البنكية الحديثة وقروضها وعدم دخولها في الربا

231_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث إذا عرف الغلام يمينه من شماله فمُروه بالصلاة واضربوه عليها إذا بلغ عشر سنين وذِكر ستين (60) إماما ممن صححوه

232_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين فإن الميت يتأذّي بجار السوء كالأحياء من خمس طرق عن النبي وبيان الأخطاء المنكرة التي وقع فيها من ضعّفوه

233_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث ينادي القبر أنا بيت الوحدة أنا بيت الوحشة أنا بيت الدود من خمس طرق عن النبي وبيان الجهالة التامة لمن ادعوا أنه مكذوب

234_ الكامل في مدح الإمام ابن أبي الدنيا وذِكر (200) كتاب من كتبه وبيان الاختلاف بيني وبينه في طرق جمع الأحاديث النبوية وبيان جواز تسمية الكتب بالكامل

235_ الكامل في أحاديث سبب نزول آية (عبس وتولي) وبيان اتفاق الصحابة والأئمة أن العابس فيها هو النبي مع ذِكر (70) صحابي وإمام منهم وبيان أقوالهم أنها للعتاب / 75 حديث وأثر

236_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث نهي النبي أن يؤكل الطعام سخنا وقال إن الطعام الحار لا بركة فيه من عشر (10) طرق عن النبي وبيان أن ذلك على الاستحباب

237_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث ترّبوا كتبكم فإن ذلك أنجح للحاجة من تسع طرق عن النبي مع بيان تأويله واستحباب الأئمة له وإنكارهم علي من قال أنه متروك أو مكذوب

238_ الكامل في تواتر حديث أنت ومالك لأبيك من (12) طريقا مختلفا إلى النبي وذِكر (50) إماما ممن صححوه واحتجوا به مع بيان تأويله ومعناه

239_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم تزده من الله إلا بعدا وثبوته عن الصحابة وبيان وجوب ترك تضعيفات الألباني في كل الأحاديث بالكلية

240_ الكامل في أحاديث الاحتضار والموت والكفن وغسل الميت والجنازة والقبور والدفن والتعزية وما ورد في ذلك من أحكام وآداب / 2200 حديث

241_ الكامل في أحاديث النياحة على الميت وما ورد في ذلك من نهي وذم ولعن ووعيد / 160 حديث 242_ الكامل في أحاديث الغيبة والنميمة وما ورد في ذلك من نهي وذم ولعن ووعيد وما في تركها من أمر وفضل ووعد / 370 حديث

243_ الكامل في أحاديث الحياء والستر وعدم المجاهرة بالمعصية وما ورد في ذلك من أمر وفضل ووعد وما ورد في ترك ذلك من نهي وذم ووعيد / 290 حديث

244_ الكامل في أحاديث السلطان ظل الله في الأرض وأحب الناس إلى الله إمام عادل وأبغضهم إليه إمام جائر وحرمة الخروج عليهم بالكلية وما ورد في ذلك من أحاديث / 1000 حديث

245_ الكامل في أحاديث بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا فطوبي للغرباء وما ورد في ذلك المعني من أحاديث / 160 حديث

246_ الكامل في تواتر حديث بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا من (25) طريقا مختلفا إلى النبي

247_ الكامل في أحاديث بر الوالدين وصلة الأبناء والإخوة والأقارب والأصحاب والجيران وما ورد في ذلك من فضائل وأحكام وآداب / 4800 حديث

248_ الكامل في أحاديث فضائل التسمية بمحمد وبيان جواز التسمي بمحمد والتكني بأبي القاسم / 50 حديث 249_ الكامل في تواتر حديث لأن يمتلئ جوف أحدكم قَيحا خير له من أن يمتلئ شِعرا من (12) طريقا مختلفا إلى النبي وبيان تأويله

250_ الكامل في أحاديث الأمراض والبلايا والمصائب وما ورد في الصبر عليها من كفارة وفضل ووعد وثواب وعيادة المريض وما ورد فيها من فضائل وآداب / 1400 حديث

251_ الكامل في أحاديث ما قال فيه النبي أنه دواء وشفاء وما قال فيه أنه شفاء من كل داء وبيان أن النبي قالها بالجزم واليقين والعلم وليس بالشك والظن والجهل / 980 حديث

252_ الكامل في أحاديث أفضل ما تداويتم به الحجامة وأمرني جبريل والملائكة بالحجامة وما ورد فيها من أحكام وآداب / 260 حديث

253_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث أمرني جبريل والملائكة بالحجامة وقالوا مُر أمتك بالحجامة من (14) طريقا عن النبي وذِكر (15) إماما ممن صححوه واحتجوا به

254_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث إن العبد ليتكلم بالكلمة من (16) طريقا عن النبي وبيان شدة اعتداء الألباني علي الرواة والأحاديث والأئمة ووجوب ترك تضعيفاته علي أي حديث بالكلية

255_ الكامل في أحاديث الصيام وشهر رمضان وليلة القدر والسحور والإفطار وما ورد في ذلك من أحكام وآداب ووعد ووعيد / 2000 حديث

256_ الكامل في أحاديث زكاة الفطر وما ورد فيها من أمر وفضل ووعد وبيان جواز إخراجها بالمال وإظهار خطأ من نقل عن الأئمة خلاف ذلك / 50 حديث

257_ الكامل في أحاديث الزكاة والصدقة وما ورد فيها من أمر وفضل ووعد وأحكام وما في تركها من نهي وذم ولعن ووعيد / 2600 حديث

258_ الكامل في أحاديث الحج والعمرة وما ورد في ذلك من أمر وفضل ووعد وأحكام / 2900 حديث

259_ الكامل في أحاديث الأضحية وما ورد فيها من أمر وفضل ووعد وأحكام / 330 حديث

260_ الكامل في أحاديث عذاب القبر وبيان أنه ثبت من رواية ثلاثة وخمسين (53) صحابيا عن النبي / 290 حديث

261_ الكامل في أحاديث نظر المؤمنين إلى وجه الله في الآخرة وبيان أنه ثبت من رواية عشرين (20) صحابيا عن النبي / 75 حديث 262_ الكامل في أحاديث كتابة الصحابة لأقوال النبي وأوامره ونواهيه في حياته وأمر النبي لهم بذلك / 300 حديث

263_ الكامل في أحاديث أوتيت القرآن ومثله معه ومن أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله / 350 آية وحديث

264_ الكامل في أحاديث الزواج والنكاح والطلاق والخلع وما ورد في ذلك من أوامر ونواهي وأحكام وآداب / 4200 حديث

265_ الكامل في أحاديث زنا العين واللسان واليد والفرج وما ورد في الزنا من نهي وذم ولعن ووعيد وحدود / 1400 حديث

266_ الكامل في أحاديث غسل الجنابة وما ورد فيه من أمر وفضل وأحكام / 330 حديث

267_ الكامل في أحاديث السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة وبيان السؤال الناقص في محادثة النجاشي وهو السؤال عن الناسخ والمنسوخ / 1600 حديث

268_ الكامل في أحاديث الحسد والعين والسحر وما ورد في ذلك من نهي وذم ولعن ووعيد وأحاديث الرقية والتميمة وما ورد في ذلك من أحكام وآداب / 500 حديث

269_ الكامل في اتفاق جمهور الصحابة والأئمة أن دية المجوسي في القتل الخطأ تكون عشرة بالمائة (10 %) فقط من دية المسلم مع ذِكر ستين (60) صحابيا وإماما قالوا بذلك ومنهم عمر وعثمان وعلى ومالك والشافعي وابن حنبل وبيان ضعف من خالفهم

270_ الكامل في اتفاق الصحابة والأئمة علي جواز زواج الرجل بأربع نساء باشتراط القدرة المالية فقط مع ذِكر (180) صحابيا وإماما منهم وذِكر بعض الصحابة الذين تزوجوا سبعين (70) امرأة ومنهم الحسن بن علي

271_ الكامل في أسانيد وتصحيح حديث انتظار الفرج عبادة من تسع (9) طرق عن النبي وذِكر (20) إماما ممن قبِلوه وبيان اعتداء الألباني علي الرواة والأحاديث والأئمة ووجوب ترك تضعيفه لأى حديث بالكلية

سلسلة الكامل/ كتاب رقم 272/ الكامل في اختصار علوم الحديث / متن مختصر لقواعد علوم الحريث والرواة والإسانيد في (270) قاعرة في (60) صفحة فقط بعبارات سهلة وكلمات يسيرة لمؤلفه و / عامر أحمد السيني .. الكتاب مجاني